صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 149 - الجمعة 9 أكتوبر 2026

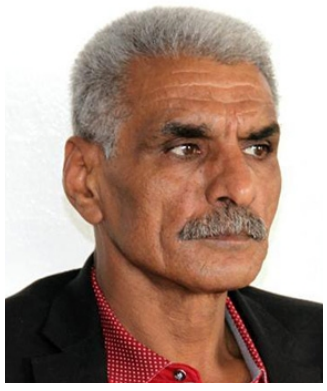

مجزرة حمّام الشط: ذكرى العدوان الغاشم وضرورة تجريم التطبيع مع الكيان النازي

7

آلام المعطّلين تتعمّق، ونضالاتهم تفضح نظام سعيّد الشعبوي المستبدّ



صوت الوطن:

الفصل بين العمل الحزبي-السياسي والعمل الجمعويّ: خدمة للنضال أم تخريب للوعي؟

3

الصوت العربي:

اليمن.. الجرح الذي لا يندمل يقلب الطاولة الجيوسياسية على الجميع

10

صوت العالم:

مصر في قلب الصّراع الأمريكي الصيني

11

آلام المعطّلين تتعمّق، ونضالاتهم تفضح نظام سعيّد الشعبوي المستبدّ

لا يزال ملف المعطلين من حاملي الشهادات يراوح مكانه. فالدولة تؤكد يوميا نكثها لالتزاماتها الصادرة في قوانينها المنشورة في الرائد الرسمي مثلما يتعلق الأمر بالقانون عدد18 الخاص بالشروع في تشغيل الدفعة الأولى ممن طالت بطالتهم على أساس قاعدة البيانات التي ترتب الملفات وفقا لمعايير يتمّ ضبطها مثل الأقدمية في التخرج والسن وعدد المعنيين من الخريجين في العائلة الواحدة. وها هو العام الإداري والمالي يشارف على الانتهاء، وها هو مشروع ميزانية العام القادم يناقَش في أروقة الحكومة قبل إحالته في الأيام القليلة القادمة لمجلس الدمى للمصادقة، لكن الدولة بكل مستويات هيئاتها التقريرية، رئاسة وحكومة، تواصل العجز عن مخاطبة المعنيين حول مآل القانون الذي يهمّهم والذي تمّ فرضه في قانون المالية الحالي بفضل نضالات واحتجاجات آلاف المعطلين في كل جهات البلاد. فالحكومة بطبعها خرساء لا تتكلم ولا تنطق ولا تصرّح، لا تؤكّد ولا تكذّب، وقد تكون من الحكومات النادرة في العالم التي ليس لها ناطق باسمها ولا باسم مجلس وزرائها. وحده قيس سعيد يتكلم ويصدر البلاغات التي باتت قناعة أغلب التونسيين عميقة بأنها لا تزيدهم إلا ضبابية وغموضا. دولة تصرّ بأن لا تواجه استحقاقا مدوّنا في قانون المالية، وهو استحقاق يعمل زبانية النظام وحشوده على توظيفه دعائيا للحديث عن وهم "الدولة الاجتماعية" وانتصار الرئيس للفقراء والبؤساء، لكن الوقائع عنيدة وصادمة. فالمعطلون لم يكفوا يوما عن الاحتجاج وقضوا صيفا في الحراك والاحتجاج رغم الحرارة الاستثنائية والعطش والظلام ورغم تجاوز البعض منهم العقد الخامس من عمر البؤس والفاقة. وبطبيعة الحال لم تتواصل معهم هياكل الدولة، بل خاطبتهم عصا القمع ومتراك الإهانة في ساحة القصبة، وعلى مدارج المسرح البلدي، وأمام عديد الوزارات، ولم تقابل إضرابات الجوع والاعتصامات في المعتمديات وفي الشوارع إلا باللامبالاة والتشويه والعمل بكل السبل على اختراق الحركة وتفتيتها لإرباك التحركات والحدّ من توسعها ومزيد تجذرها.

وقد وصل التعاطي مع نضالات المعطلين ذروة العبث والاحتقار من خلال التعامل مع المشاركين/ات في "مسيرة الكرامة " التي انطلقت مشيا على الأقدام من منزل بوزيان يوم 29 سبتمبر لتصل إلى تخوم العاصمة يوم 4 أكتوبر حيث كان في استقبالها جدار أمني منع تقدمها إلى قصر قرطاج وفرض توقفها في برج السدرية جنوب العاصمة. وقد تابع التونسيون على الأثير ما نطق به مسؤول أمني أمام مسيرة المعطلين بالقول «ماو قلنالكم تونس لا»، قاصدا أنه لا سبيل إلى عبورهم إلى وسط العاصمة ولا إلى بلوغ قصر الرئاسة. وهو قول وضع على المحك حقيقة خطاب قيس سعيد ووضعه في مواجهة مباشرة مع جماهير الهامش أمام منطق المركز الذي لا يرى في سكان التخوم والثغور إلا رعايا له مطلق الحق في ضبط مجال حركتهم. إنه استعادة تراجيدية لماضي دولة المخزن التي عانى من قهرها أجداد القادمين من منزل بوزيان ومن باقي مناطق الهامش. وانتهى الأمر بإهانة إضافية بعد نقل وفد من المحتجين لينتظر ساعات ويعود على أعقابه دون مقابلة ساكن قصر قرطاج، جاءت هذه الإهانة لتعزز مسلسل المهانة وكيفية تعاطي نظام الاستبداد مع رعاياه.

لقد شكل التعاطي مع "مسيرة الكرامة" نقطة فارقة صعّدت من منسوب الغضب لدى المعطلين وأسقط وهم المراهنة على الرئيس "نصيرا للمعطلين". إن قيس سعيد هو رأس الدولة، والدولة هي خيارات طبقية منحازة للطبقات المسيطرة والنافذة، وليقل هو ما يريد. والدليل على ذلك هو تعطل ملف انتداب بضعة مئات ممن طالت بطالتهم، وهذا التعطل لا معنى له خارج تفصي الدولة من مهماتها وأدوارها الاجتماعية وفي مقدمتها الحق في الشغل الذي يهمّ الآلاف سواء من حاملي الشهادات أو من غيرهم. إن الخلل الهيكلي الذي يعيشه المنوال الاقتصادي/ الاجتماعي المتبع يدفع فاتورته الشعب بأجرائه وكادحيه ومعطليه الذين لم تستوعبهم آلة الإنتاج المعطلة والمختلة بحكم توجيه الاقتصاد إلى خدمة الريع عوض إنتاج الثروة. وأن يتمّ الإخلال بالتزامات قانونية صادرة في قانون المالية فهذا ليس بدعة لدى دولة الكمبرادور، وهو نتيجة حتمية لخيارات نيوليبرالية لا ترى في التشغيل إلا عبئا ماليا واقتصاديا، وهي بطبيعة الحال مستعدة وجاهزة للتضحية به ولقمع المتضررين منه. ورغم التصريح السابق بكون الاعتمادات المالية المخصصة للدفعة الأولى من الانتدابات جاهزة، إلا أن منظومة الفشل عاجزة عن مصارحة الشعب بكون تلك المخصصات تبخرت وتوجهت لأبواب أخرى بحكم ارتفاع أسعار النفط وأسعار الحبوب... فالاقتصاد التابع يتأثر بكل ربع دولار ينضاف في أسعار مواد الاستهلاك الأساسية، حينها يجب التضحية بالخدمات والمرافق الاجتماعية، ولا يتمّ مطلقا المسّ من أرباح أصحاب النفوذ من قوى الريع التي تحكم فعليا.

إن الإجابة الأسلم والأقصر في التعاطي مع ملف المعطلين هو إعادة تنظيم حركة المعطلين وتوحيد أطرها النضالية على أساس المواجهة الجماهيرية الواسعة وتعبئة آلاف المعطلين وتنظيم حركة الاحتجاج والنضال وتخليصها من وهم الرهانات الخاسرة على قيس سعيد الذي لا يجب التعاطي معه إلا باعتباره رأس هذه الدولة القائمة بخياراتها وسياساتها. كما أن الاختراق الحاصل في جزء من حراك المعطلين باسم "رفض التسييس" فهو عمل خبيث لعزل حركة المعطلين بما يسهّل الاستفراد بها وإضعافها وضربها. إن رفض التعاطي مع القوى المدنية والسياسية والنقابية هو فكرة رجعية لا ترى في حراك المعطلين إلا حراكا قاصرا يمكن التلاعب به وحرفه. إن حراك المعطلين هو جزء من حراك المجتمع، وهو يتعاطى مع مكونات هذا المجتمع وتعبيراته وفق سلوكها إزاءه، فهناك قوى صديقة ومناصرة للمطالب العادلة للمعطلين مثل النقابات والمنظمات الحقوقية والأحزاب التقدمية، كما أن هناك قوى أخرى معادية لحراك المعطلين، وهي عموما القوى المساندة للخيارات القائمة وللقوى الطبقية والسياسية المدافعة عن السياسيات الليبرالية المتوحشة التي تنتج مزيدا من المعطلين والمهمشين. إن الحملة الأخيرة التي نظمتها الحشود الفاشية ليس لها من هدف سوى عزل المعطلين عن محيطهم الطبيعي وهو القوى التقدمية التي يحاولون شيطنتها للاستفراد بحراك المعطلين وإضعافه كما حدث مع "مسيرة الكرامة". إن حركة المعطلين في بلادنا لها تاريخ ناصع وتجربة نضالية منذ انطلاقتها المنظمة بداية السنوات الألفين مما بوّأها موقعا رياديا خاصة منذ انتفاضة الحوض المنجمي وأحداث الثورة التي كان اتحاد المعطلين أحد قادتها الميدانيين إن لم يكن أهمهم. فليستخلص المعطلون/ات الدروس من تجاربهم السابقة والحالية، وليعيدوا تنظيم صفوفهم لأخذ موقعهم في صدارة المعارك الاجتماعية الجارية في بلادنا.

حمه الهمامي

الفصل بين العمل الحزبي-السياسي والعمل الجمعويّ: خدمة للنضال أم تخريب للوعي؟

من العوامل التي ظلّت تعطّل تطوّر الحركة الديمقراطية وتعيق النضال ضد الاستبداد والدكتاتوريّة في تونس، النظرة الخاطئة لبعض الأوساط الجمعوية إلى علاقة المنظّمات والجمعيّات بالأحزاب السياسيّة. فالفكرة الشائعة التي تُردّد في تلك الأوساط، سواء كانت نقابيّة أو حقوقيّة أو نسويّة أو شبابيّة أو ثقافيّة، هي "عدم تسييس العمل الجمعياتي" و"ترك الجمعيات بعيدة عن الأحزاب وعدم التنسيق معها". وهي تبرّر هذه النظرة بكون "الجمعيّات لا تهتمّ إلا بمطالب نظرائها المهنيّة وترفض تسييسها" بدعوى أن ذلك قد "يغضب" السلطة ويحول دون تحقيقها. وفي المقابل تعتبر أنّ الأحزاب تشتغل على الوصول إلى الحكم وهي "تفسد" نشاط الجمعيات وتحاول توظيفه "سياسيا" و"الركوب عليه". ومن نتائج هذا السلوك محاولة البعض إقامة جدار مصطنع بين الأحزاب والجمعيات وهو ما استفادت وتستفيد منه على الدوام أنظمة الحكم الرجعيّة منذ عهد بورقيبة إلى اليوم والتي تراهن على الدوام على انقسام الحركة الديمقراطيّة والتقدميّة بل على انقسام القوى التي لها مصلحة في معارضتها وفي التحرّر من غطرستها.

إنّ هذه النظرة إلى علاقة المنظّمات والجمعيّات بالأحزاب وبالسياسة عامّة منتشرة بشكل لافت في تونس، لا نلحظه في غالبيّة البلدان التي يتوفّر فيها حدّ أدنى من الحريّة ومن تقاليد العمل السياسيّ وحتّى إن وجد فليس بالحجم الذي هو عليه عندنا. ومن نافل القول إنّ لكلّ من الأحزاب والنقابات وغيرها من المنظّمات والجمعيّات المدنيّة خصوصيّاتها. إنّ الأحزاب تتميز بنشاطها الوطني الذي يتوجّه إلى كافة فئات المجتمع وهي تتنافس/تعمل على الوصول إلى الحكم وفي المقابل فإنّ المنظمات النقابية والجمعيات لها طابع فئويّ أو قطاعيّ حيث تهتمّ بمجال خصوصيّ. لكنّ هذا لا يعني ألّا علاقة للمنظمات/الجمعيات في المطلق بالأحزاب فالكثير من الأحزاب له منظّماته سواء كانت نقابيّة أو نسائيّة أو شبابيّة أو ثقافيّة أو بيئيّة تنشط في المستوى الوطني وتدافع عن مصالح منظوريها أو حتّى عن مصلحة تهم عموم الشعب (البيئة، الثقافة...) من وجهة نظر الحزب الفكريّة والسياسيّة الذي تمثله مع حفاظها على استقلاليّتها التنظيميّة تسييرا وقرارا.

كما أنّه لا يعني ألّا علاقة للمنظّمات/الجمعيّات الديمقراطيّة والتقدميّة بـ"السياسة". فهي لا تحصر نفسها في زاوية مهنيّة أو نقابويّة ضيّقة كما الحال في الأنظمة الفاشيّة التي ترى، زورا وبهتانا، أنّ السياسة حكر على الحاكم الفرد وأن دور البقية الانصياع إليها، لا شأنا عامّا يهم كافة المواطنات والمواطنين. فالمنظمات والجمعيات الممثلة لهذه الفئة أو تلك من الشعب، في الأنظمة التي يتوفّر فيها حدّ أدنى من الحرية السياسية ترى نفسها معنية بالسياسة سواء في مجال نشاطها باعتباره جزءا لا يتجزّأ من سياسة حكومية مطبوعة بطابعها الطبقي وباختياراتها في المجال المحدّد. كما ترى نفسها معنية بالسياسة لا في مجال نشاطها فقط بل بالسياسة العامة للحكومة والنظام القائمين في كافة المجالات الأخرى وبانعكاساتها على وضع كل الطبقات والفئات الكادحة والشعبية الأخرى التي لا تنتمي بالضرورة إلى قاعدتها كمنظمة أو جمعية. ويعود ذلك إلى وجود خط طبقي رابط بين سياسات الحكومة والنظام في تعامله مع تلك الطبقات والفئات أوّلا وثانيا لما للمنظمة أو الجمعية المعيّنة من مصلحة في العمل مع الفئات الأخرى ومنظماتها للدفاع عن المصالح المشتركة لأنّ التقسيم والانقسام لا تستفيد منه سوى حكومة رأس المال ونظامها. ومن هذا المنطلق لا تقيم تلك المنظمات والجمعيات حاجزا بينها وبين الأحزاب السياسية القريبة منها في التوجهات فتقيم معها أنشطة مشتركة وحتّى تحالفات وجبهات عند الاقتضاء دون أن يعني ذلك المساس باستقلاليّتها في التسيير ورسم التوجّهات واتّخاذ القرارات.

عاشت تونس في تاريخها المعاصر أوضاعا مختلفة للعلاقة بين الحزبي والجمعوي. ففي العهد الاستعماريّ فشلت الإدارة الفرنسيّة مثلا في فرض سيطرتها على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسّس على يد حشاد ورفاقه سنة 1946 وفي حضْرِ نشاطه في الجانب النقابوي الاقتصادوي. لقد تحدّى حشاد الإدارة الاستعماريّة وربط النضال النقابي بالمسألة الوطنيّة معتبرا أنّ العمّال لا يمكنهم نيل حقوقهم ووطنهم يرزح تحت الاحتلال فتحوّل الاتحاد إلى حركة مقاومة سياسيّة ضدّ الاستعمار ترفع شعار التحرر الوطني والاستقلال وتدعم الكفاح المسلّح بل إن حشاد تحوّل، في غياب القادة السياسيين بعد اعتقالهم، إلى زعيم المقاومة. كما ربط حشاد بين النضال النقابي وبين النضال من أجل الحرية السياسية معتبرا أنّ وجود الحرية النقابية مشروط بوجود الحرية السياسيّة. فمن يقمع الأولى يعني بالضرورة أنّه يقمع الثانية التي هي أعم وأشمل. فكيف ستكون الأوضاع بعد خروج المستعمر و"إعلان الاستقلال" في 20 مارس 1956 وصعود بورقيبة وشقّه من الحزب الحرّ الدستوري إلى الحكم؟

أرْسى بورقيبة حكم الفرد الواحد والحزب الواحد والرأي الواحد ومنع حريّة التنظّم مهما كانت حزبيّة أو جمعويّة كما منع حرية التعبير والصحافة وسمح بتواجد ما سمّي وقتها بالمنظمات القومية وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي وحوّلها وجوبا إلى منظمات تابعة للحزب الحاكم وتصدّى لأي نزعة استقلالية تظهر هنا وهناك، سواء في صفوف العمال والأجراء أو في صفوف الطلبة والنساء الخ... فكان قمع حركة فيفري 1972 الطلابية التي رفعت شعار استقلالية الاتحاد العام لطلبة تونس وكان القمع الدموي للإضراب العام الذي انتظم يوم 26 جانفي 1978 ورفع فيه النقابيون شعار استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل. وأعاد نظام بورقيبة الكرّة سنة 1985 حين حلّ هياكل الاتحاد الشرعية ونصّب مكانها هياكل موالية وطيّعة. ولم تتغيّر الوضعية زمن بن علي الذي مزج بين أكثر من أسلوب (القمع البوليسي، الحصار المالي، الاندساس والتخريب من الداخل...) لإخضاع المنظّمات المستقلّة أو الراغبة في الاستقلاليّة مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام لطلبة تونس واتحاد الكتاب وغيرها من المنظمات. كما كان يستعمل نفس الأساليب في علاقة بالأحزاب التي نشأت إذ عمل على منع الأحزاب المعارضة والسماح بتواجد أحزاب ديكوريّة. وهكذا لم يكن من معنى لـ"عدم التسييس" في الحقبة البورقيبيّة النوفمبريّة، كما هو الحال في أي نظام دكتاتوري، سوى معنى واحد : الانحياز القسري لسياسة النظام مقابل تجريم الانحياز لأيّ سياسة معارضة لها. وبعبارة أخرى فإنّ عدم التسييس مقصود منه عدم الانفتاح على الأفكار والسياسات الثورية والتقدمية.

في هذه المناخات التي تتميّز بتجريم العمل السياسيّ وتحديدا العمل السياسيّ المعارض للسلطة وتجريم العمل النقابي والجمعوي المستقلّ عنها تطوّرت النزعة "الاستقلالويّة" لدى الجمعيات التي تترجمت في هيمنة النزعة الرافضة للعمل مع الأحزاب الديمقراطية التقدمية والتنسيق معها في المحاور المشتركة التي تشمل أكثر من مجال كما تترجمت في « الحذر » من المناضل النقابي أو الحقوقيّ « المسيّس » وحتّى في الاعتراض على ترشّحه لمهمّة داخل النقابة أو الجمعية. ولئن خفتت هذه النزعة قليلا بعد الثورة فلا يعني ذلك أنّها امّحت. فالجميع يتذكّر حملات حركة النهضة ضدّ الاتحاد العام التونسي مطالبة إياه بملازمة مجال تدخّله الذي ينحصر في الجانب الاقتصادوي ناكرة عليه التدخل في القضايا السياسية العامة التي تهمّ العمال والأجراء والشعب بأكمله. وكانت بعض الأطراف النقابية داخل المنظمة الشغيلة المرتبطة بحركة النهضة تدافع عن هذا الموقف. ولكنّ هذه النزعة عادت بقوة اليوم بعد انقلاب 25 جويلية الفاشي. فسعيّد لا يخفي عداءه للعمل النقابي والجمعياتي عامة بل إنه قطع شوطا هاما في ضربه ولا أدلّ على ذلك من هجومه المستمر على الاتحاد العام الذي يحاول إلغاء دوره (رفض المشاركة في المفاوضات، إلغاء التفرغ النقابي، إلغاء الاقتطاع المباشر، حملات شيطنة منظمة...) في مسعى محموم لإلغاء وجوده، ومن هجومه أيضا



على المنظمات والجمعيات الحقوقية والنسائية والاجتماعيّة مستعملا ذريعة "التمويل الأجنبي".

ورغم كلّ المخاطر التي تتهدّد المنظمات والجمعيات، مثلها مثل الأحزاب، في إطار حرب سعيّد على ما يسمّى "الأجسام الوسيطة" فإنّ دعاة النزعة الاستقلالويّة مازالوا يروّجون لنفس الموقف مبرّرين ذلك بذرائع مختلفة تمتدّ من الدفاع عن نزعة إصلاحية متخلفة (نحن نقابات وجمعيات ليس هدفنا السلطة وإنما ينحصر نشاطنا في مطالب قطاعية أو جزئية لا تستهدف الحكم وبالتالي لا ينبغي تسييسها...) إلى نزعة عدائية للتنظّم السياسي الذي تخفي في الواقع محاولة لإقصاء الأحزاب والاستيلاء على فضاء عملها بدعوى أنّ «عهد الأحزاب انقضى وعلى المنظّمات والجمعيّات أن تعوّضها» (تحت شعار وحدة المجتمع المدنيّ مع استبعاد الأحزاب). يضاف إلى ذلك التذرّع بالخوف من "هيمنة الأحزاب على الجمعيات" بل ثمة من يتذرّع أيضا لتبرير مناوئته للأحزاب بكونها تتصارع فيما بينها ويقصي بعضها البعض وهو من شأنه تعكير الأجواء داخل المنظمات وكأنها خاوية من الصراعات والنزاعات. ولكن كل هذا وإن احتوى بعض الحقائق فهي تبقى جزئيّة ولا تفسّر الأسباب الجوهريّة.

إنّ "نفور" المنظمات والجمعيات من العمل مع الأحزاب السياسية ونقصد هنا رأسا الأحزاب الديمقراطية التقدمية لأننا نتفهم رفض منظمة أو جمعيّة العمل مع حزب أو أحزاب معيّنة تتبنى مواقف معادية لمصالحها ومصالح الشعب عامة، فإنّه إرث من نظام الاستبداد والدكتاتورية منذ عهد بورقيبة. ومأتى هذا "النفور" هو الخوف من "السياسة" أوّلا. فبورقيبة جرّم العمل السياسيّ المستقلّ مثله مثل بن علي لاحقا وسعيّد اليوم. وبالتالي فإنّ البعض يختار "الاستقلاوية" إمّا لأنّه من أعوان السلطة وفي مثل حال اليوم من أعوان الانقلاب وبالتالي فهو يريد إبقاء الحركة في نطاق ضيّق ومعزول (كما يفعل البعض بحركة المعطّلين عن العمل مثلا) وإمّا خوفا من أن يُتّهم بـ"السياسة" ويتعرّض للمضايقات وحتّى للاعتقال وبالتالي فهو يدّعي ملازمة "الحياد" بعنوان "عدم تسييس القضيّة"، وعلى هذا الأساس يقوم بدور تخريبيّ داخل العمّال والأجراء والفئات الأخرى المنتظمة في نقابات أو جمعيّات بتخويفها من "تبعات" العمل السياسيّ وشيطنة الأحزاب والسياسيّين (مصدر بلاء، يرغبون في الهيمنة...). وهكذا فإنّهم يغطّون جبنهم وانتهازيّتهم بمثل هذه الطرق الملتوية. وإلى جانب هذه الفئة توجد فئة أخرى، انتهازيّة، تتمعّش من العمل النقابيّ والجمعويّ وهي تشكّل نوعا من البيروقراطيّة، تعمل في ظلّ النظام القائم، ولا تهمّها سوى مصالحها، وهي ترفع أيضا شعار "عدم تسييس مطالب" هذه الفئة أو تلك. والأنكى من كلّ ذلك أن بعض الجمعيات أصبحت ترفض التعامل مع الأحزاب بضغط من مموليها الأجانب الخ...

إنّ مثل هذه الأفكار والمواقف من العمل السياسيّ والأحزاب تمثّل اليوم خطرا جسيما على شعبنا وبلادنا التي ترزح تحت نظام شعبويّ، فاشستيّ، لا يُخفي عداءه للأحزاب التي من دورها النشاط في صلب الناس وكسبهم لبرامجه، والمنظّمات والجمعيّات والإعلام الحرّ والنخب المثقّفة وهو لا يتوقف عن إصدار المراسيم التي تضرب الحريات كما لا يتوقّف عن اعتقال معارضيه ومنتقديه والزجّ بهم في السجن بعد محاكمات جائرة وعن تدمير حياة الشعب وتجويعه وتفقيره وحرمانه من أبسط الخدمات العامّة إضافة إلى تعميق تبعيّة تونس وانتهاك سيادتها وتعريضها لمخاطر كبرى في وضع إقليميّ ودوليّ مضطرب. إنّ هذا الوضع الذي يتضرّر منه الشعب بأسره لا يمكن أن تتعامل معه المنظّمات والجمعيّات الديمقراطيّة تعاملا سلبيّا فالخطر يتهدّد الجميع أوّلا وثانيا فإن سبب الداء واحد وهو الدكتاتورية وعلى رأسها قيس سعيد وكل محاولة للتغاضي عن ذلك إنما تعكس طمسا لسبب الأزمة الحقيقي. فما يعانيه اتحاد الشغل وكافة المنظمات والجمعيات من مضايقات ومحاولات تدمير وإلغاء أو في أفضل الحالات تحويلها إلى هياكل فارغة، له سبب واحد وواضح وهو نهج نظام قيس الفاشستي. وبالتالي فإنّ أيّ نضال لا يستهدفه هو ونظامه رأسا يبقى نضالا جزئيّا ومبتورا وبلا أفق. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ وجود عدو مشترك للجميع يقتضي من القوى الديمقراطية والتقدمية سواء كانت أحزابا أو نقابات أو منظّمات حقوقيّة أو نسويّة أو شبابيّة توحيد صفوفها حول المشترك وإيجاد الصيغ الكفيلة بحماية هذا العمل وضمان دوامه لأنّ غير ذلك لن يخدم إلّا سعيّد ومصالح الفئات القليلة التي تتمعّش من نظامه من كبار بيروقراطيي الدولة وحفنة العائلات الريعيّة والشركات والدول الأجنبية.

إنّ الخوف الذي يحذّر منه بعض الانتهازيين من "التوظيف والتسييس" إنما هو في الحقيقة خوف من كسب العمال والكادحين والشباب والنساء وعيا فكريّا وسياسيا يساعدهم على فهم جذور الأزمة التي تعيش فيها بلادنا ومسؤولية سعيّد ونظامه فيها. إن من يضرب فعلا استقلالية المنظمات والجمعيات هو نظام قيس سعيّد وليس الأحزاب الديمقراطية والتقدمية الحريصة على تلك الاستقلالية. كما أن من له مصلحة في "عدم التسييس" هو نظام سعيّد أيضا الذي يريد بقاء الحركة متخلّفة سياسيا وبالتالي تحت هيمنته ومشتتة الصفوف حتى يتمكّن من مواصلة السيطرة عليها والتحكّم فيها. إن مصلحة الطبقات والفئات الكادحة والشعبية إنّما في "التسييس" بمعناه الثوري حتى تنتشر في صفوفها الأفكار التقدمية وتكسب الوعي عبر فهم الجذور الحقيقة للأوضاع المتدهورة التي تعيش فيها ومعرفة المتسبّب فيها وإدراك الطريق التي تمكنها من التحرر جذريا من هذا الوضع. ومن هنا يصبح من الضروري أن تُلغِي المنظمات والجمعيات الحواجز المصطنعة القائمة بينها وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية الثورية والديمقراطية والتقدميّة وتمدّ أيديها إلى بعضها البعض وتصوغ برنامج الحدّ الأدنى في مواجهة نفس العدوّ الشعبوي الفاشي الذي لا يفرّق بينها ولا هدف له غير القضاء عليها جميعا على أن تحترم تلك الأحزاب والتنظيمات استقلاليتها أيضا ولا تتدخل في شأنها. فهل تكون مسيرة 17 أكتوبر لبنة أولى في هذا الاتجاه؟

ذلك ما نأمله في حزب العمّال وكلّنا استعداد لإنجاح هذا المسعى.

سجون قيس سعيد الثلاثة:

العزلة والقمع والتخوين

زهير زويدي

يقول أبو العلاء المعري في بيته الشهير:

«أَراني في الثَلاثَةِ مِن سُجوني

فَلا تَسأَل عَنِ الخَبَرِ النَبيثِ»

وهي سجون عبّر بها عن عزلته الجسدية والنفسية والفكرية.

بعد قرون طويلة يبدو أن تونس تعيش بدورها أمام سجون من نوع آخر ولكنها أكثر اتساعا وأشد قسوة، سجون قيس سعيد الثلاثة: العزلة والقمع والتخوين. فحين يُدفع الشعب إلى الصمت والعزلة ثم يُقابل احتجاجه بالقمع ويُحاصر صوته بالتخوين يصبح السجن منظومة حكم لا جدرانا فقط.

ومن هنا تبدأ قراءة المشهد التونسي في محاولة لفهم كيف تحوّلت العزلة إلى أداة سياسية والقمع إلى وسيلة حكم والتخوين إلى سلاح لإسكات كل صوت يرفض الانحناء. فلم تعد السجون في عهد قيس سعيد مجرّد أماكن تُغلق وخلف أبوابها أجساد المعارضين والمحتجين وإنما أصبحت فكرة أوسع ومنظومة متكاملة تتجاوز القضبان والزنازين لتطال المجتمع بأكمله. فحين يعجز الحكم عن إقناع الناس بمشروعه ويلجأ إلى عزلهم عن الشأن العام وقمع أصواتهم ثم تخوين كل من يرفض الصمت فإنه لا يبني فقط سجنا للمعارضين وإنما يؤسس لمناخ سياسي يريد فيه المواطن أن يخاف من الكلام وأن يتردد في الاحتجاج وأن يشك في قدرته على تغيير واقعه. ومن هنا يمكن قراءة المشهد من خلال ثلاثة سجون سياسية ومعنوية متداخلة هي سجن العزلة وسجن القمع وسجن التخوين وهي في النهاية وجوه مختلفة لمنظومة واحدة هدفها إخضاع المجتمع.

العزلة: أول أبواب الخوف

يبدأ السجن الأول عندما يُدفع المواطن إلى الابتعاد عن السياسة والشأن العام ويُقنع بأن لا جدوى من الاحتجاج وأن الشارع خطر وأن المشاركة لا تغيّر شيئا. فالعزلة السياسية لا تحتاج إلى أبواب حديدية وإنما تحتاج إلى نشر الإحباط وإضعاف الثقة في القدرة الجماعية على الفعل وتحويل المواطن من صاحب حق إلى متفرج على الأزمات التي يعيشها وطنه. وحين يشعر العامل بأن احتجاجه قد يجلب له المتاعب والعاطل بأن المطالبة بحقه ستضعه في مواجهة السلطة والصحفي بأن كلمته قد تكلفه حريته والناشط بأن تحركه سيُقرأ باعتباره مؤامرة فإن المجتمع يبدأ تدريجيا في مراقبة نفسه بنفسه. وهنا يصبح الصمت نتيجة للخوف وليس اختيارا حرا ويصبح الانسحاب من الحياة العامة واحدا من أخطر انتصارات السلطة.



القمع: حين تكسر السلطة حاجز الصمت

جميع الأحداث والوقائع التاريخية تؤكد أن العزلة لا تنجح دائما فكلما خرج الناس من صمتهم وقرروا العودة إلى الشارع والمطالبة بحقوقهم يظهر الوجه الثاني للمنظومة وهو القمع. عندها تتحول المطالب الاجتماعية إلى مصدر إزعاج سياسي ويصبح الاحتجاج موضع تضييق وتصبح المعارضة هدفا للملاحقة ويصبح استعمال القانون في مواجهة الخصوم جزءا من المشهد العام. والخطر هنا لا يكمن فقط في الإجراءات التي قد تُتّخذ ضد هذا الشخص أو ذاك وإنما في الرسالة التي تصل إلى بقية المجتمع ومفادها أن من يرفع صوته قد يدفع الثمن وأن السلامة تكمن في الصمت. وهكذا يصبح القمع وسيلة لإعادة إنتاج العزلة من جديد لأن السلطة لا تريد فقط إسكات المحتج وإنما تريد أن يرى الآخرون ما يحدث له فيتراجعون قبل أن يصلوا إلى الشارع.

التخوين: السجن الذي يسبق الزنزانة

التاريخ يكشف دوما أن القمع يحتاج إلى غطاء سياسي وإعلامي يبرره ولذلك يظهر السجن الثالث وهو التخوين. فبدل مناقشة مضمون الاحتجاج أو أسباب المعارضة يجري تحويل النقاش إلى محاكمة للنوايا والوطنية بحيث يصبح المعارض مشبوها والناشط أداة والاحتجاج مؤامرة والنقابي معطلا والصحفي مأجورا والعاطل المحتج مستغلا سياسيا. وبهذه الطريقة لا تكتفي السلطة بمواجهة خصومها وإنما تحاول عزلهم عن المجتمع وتشويه صورتهم أمام الرأي العام قبل الوصول إلى أي مواجهة قانونية أو سياسية. وهذه أخطر مراحل المنظومة لأنها تجعل المواطن يخاف ليس فقط من السلطة وإنما من نظرة المجتمع إليه وتدفعه إلى الصمت حتى لا يجد نفسه متهما في وطنيته لمجرد أنه مارس حقه في الاختلاف.

الوطنية ليست شهادة تمنحها السلطة

إن أخطر ما في خطاب التخوين هو محاولة احتكار مفهوم الوطنية وتحويل الولاء للسلطة إلى معيار للحب والانتماء إلى تونس. والحقيقة أن الوطنية لا تقاس بدرجة التصفيق للحاكم ولا بعدد الشعارات التي ترددها السلطة وإنما بمقدار الدفاع عن مصالح الشعب وحقوقه وحرياته. فمن يطالب بحق العامل في أجر عادل ومن يدافع عن حق العاطل في الشغل ومن يرفض تهميش الجهات ومن يطالب بالصحة والتعليم والنقل والكرامة لا يمكن أن يصبح أقل وطنية لأنه رفض سياسات السلطة بل إن الدفاع عن حقوق التونسيين هو في جوهره دفاع عن تونس نفسها لأن الدولة ليست شخصا واحدا والحكم ليس ملكية خاصة والرئيس ليس الوطن والشعب ليس مجرد جمهور ينتظر التعليمات.

الاحتجاج الاجتماعي ليس مؤامرة

من هنا فإن محاولة فصل المطالب الاجتماعية عن السياسة ليست سوى محاولة أخرى لإفراغ الاحتجاج من مضمونه. فالبطالة ليست قضية فردية عندما تصبح ظاهرة عامة والفقر ليس شأنا خاصا عندما تتحول السياسات الاقتصادية إلى مصدر دائم للتهميش والحق في الصحة ليس مطلبا فئويا عندما يعاني منه ملايين المواطنين كما أن الحق في التعليم والنقل والسكن والعيش الكريم ليس امتيازا يمكن منحه أو حجبه حسب مزاج السلطة. لذلك فإن العامل عندما يحتج والعاطل عندما يتحرك والجهة عندما تطالب بحقها والمواطن عندما يرفع صوته ضد الظلم فإنهم يمارسون فعلا سياسيا واجتماعيا في آن واحد حتى لو لم ينتموا إلى أي حزب فالمجتمع لا يحتاج إلى إذن من السلطة حتى يدافع عن حقوقه.

السجون الثلاثة تعمل معا

العزلة والقمع والتخوين ليست ثلاث ظواهر منفصلة وإنما هي حلقات متكاملة في منظومة واحدة. فالعزلة تهدف إلى إبعاد المواطن عن المشاركة والقمع يستهدف من يكسر الصمت ويعود إلى الفعل والتخوين يتكفل بعزل المحتج اجتماعيا وتشويه صورته حتى يبدو في نظر الآخرين وكأنه هو المشكلة وليس الظلم الذي يحتج عليه وبذلك تصبح الدورة مكتملة: ادفع المواطن إلى الصمت فإن خرج من صمته واجهه بالقمع وإن بقي مصرا على موقفه حاصره لأن المجتمعات التي تعرف الحرية.

كسر العزلة يبدأ من الجماعة

إن مواجهة هذه المنظومة لا يمكن أن تكون فردية لأن المواطن المنعزل هو الحلقة الأضعف بينما يصبح قويا عندما يجد نفسه داخل حركة جماعية منظمة. العامل يحتاج إلى زملائه والعاطل يحتاج إلى رفاقه والجهة المهمشة تحتاج إلى بقية الجهات والصحفي يحتاج إلى مجتمع يدافع عن حرية الإعلام والمعارض يحتاج إلى فضاء ديمقراطي يحمي حقه في الاختلاف. وكلما توسعت دوائر التضامن تراجعت قدرة السلطة على عزل المحتجين وتحويل كل قضية إلى ملف منفصل فالمعركة من أجل الشغل مرتبطة بالمعركة من أجل العدالة الاجتماعية والمعركة من أجل حرية التعبير مرتبطة بالمعركة من أجل الديمقراطية والمعركة من أجل استقلال القضاء مرتبطة بحق المواطن في دولة تحميه بدل أن تخيفه.

تونس أكبر من قيس سعيد

المشكلة الأساسية تبدأ عندما تحاول السلطة تقديم نفسها باعتبارها الدولة وتقديم معارضيها باعتبارهم خصوما للوطن. فالدولة أوسع من الحكومة والرئاسة وأبقى من الأشخاص والأسماء والحكومات تتغير بينما يبقى الوطن وتونس ليست ملكا لرئيس ولا لحزب ولا لمؤسسة وإنما هي ملك لشعبها الذي دفع ثمنا باهظا من أجل الحرية والكرامة ذلك فإن الدفاع عن حق التونسي في الاحتجاج والمعارضة والتنظيم والتعبير ليس تهديدا للدولة وإنما هو دفاع عن دولة ديمقراطية يفترض أن تكون ملكا لجميع مواطنيها لا فضاء مغلقا أمامهم.

لا يمكن بناء دولة بالخوف

الدولة القوية ليست الدولة التي تخيف مواطنيها وإنما الدولة التي تمنحهم الثقة في مؤسساتها وقوانينها ومستقبلهم والحكم الذي يمتلك مشروعا مقنعا لا يحتاج إلى إسكات منتقديه ولا إلى تخوين معارضيه ولا إلى دفع المواطنين نحو العزلة. أما عندما يصبح الصمت مطلوبا والاحتجاج مرفوضا والاختلاف مشبوها فإن الأزمة لا تكون في المواطنين الذين يتحدثون وإنما في سلطة لم تعد قادرة على التعامل مع الاختلاف باعتباره جزءا طبيعيا من الحياة السياسية. فالديمقراطية لا تعني أن الجميع يصفقون للحاكم وإنما تعني أن المواطن يستطيع أن يقول لا دون أن يخاف من العقاب أو التشويه.

الخروج من السجن يبدأ باستعادة الشارع

إن كسر سجون العزلة والقمع والتخوين لا يبدأ بانتظار مبادرة من السلطة وإنما باستعادة المجتمع لثقته في نفسه وقدرته على التنظيم والعمل الجماعي. المطلوب أن تتحول المطالب المتفرقة إلى قوة اجتماعية واسعة وأن يدرك العامل والعاطل والطالب والمهمش وسكان الجهات الداخلية وكل المتضررين من السياسات القائمة أن تشتت مطالبهم يخدم من يريد استمرار الوضع كما هو. وعندما تصبح كل معركة من أجل حق فرصة لبناء تضامن أوسع فإن السلطة تفقد أهم أدواتها وهي القدرة على عزل كل فئة عن الأخرى وتحويلها إلى قضية منفردة.

اكسروا السجون الثلاثة

سجون قيس سعيد الثلاثة ليست جدرانا إسمنتية وإنما هي منظومة تبدأ بالعزلة ثم تنتقل إلى القمع وتنتهي بالتخوين. وهي منظومة لا يمكن مواجهتها بالصمت لأن الصمت هو وقودها ولا بالخوف لأن الخوف هو أداتها ولا بالتشتت لأن التشتت هو قوتها. لذلك فإن الطريق يبدأ باستعادة المواطن لحقه في الكلام والتنظيم والاحتجاج وبناء أوسع أشكال التضامن بين القوى الاجتماعية والديمقراطية والوطنية التي تؤمن بأن تونس أكبر من أي حاكم وأن الدولة ليست ملكا للسلطة وأن الشعب ليس مجرد متلق للأوامر. يمكن للسلطة أن تغلق أبواب السجون وأن تحاصر الشارع وأن تشوّه المعارضين لكنها لن تستطيع إلى الأبد أن تسجن فكرة الحرية في وعي شعب عرف طريقه إليها. فإذا كانت السلطة قد بنت سجون العزلة والقمع والتخوين فإن مسؤولية القوى الحية في المجتمع هي أن تكسر جدرانها وأن تعيد للشارع دوره وأن تجعل من الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية مشروع نضال جماعي لا شعارا مؤجلا، وليكن نبراس هذه القوى الشعب التونسي العظيم الذي علم الشعوب كيف تثور.

جيلاني الهمامي

اقتصاد النقص في تونس:

بين سردية الاحتكار والاختلالات الهيكلية وآفاق الإصلاح

هذا عنوان دراسة للسيد محمد براء اللافي[1]، باحث في الاقتصاد في جامعة باريس للاقتصاد بفرنسا، خصصها لدراسة ظاهرة فقدان المواد الاستهلاكية في السوق التونسية والبحث في أسبابها الحقيقية بعيدا عن الرواية الرسمية وسردية "الاحتكار والمضاربة".

وهي دراسة حديثة نشرت في موقع "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"[2] بتاريخ 16 سبتمبر الماضي. وقد جاءت في 14 صفحة مذيّلة بقائمة المراجع التي اعتمدها الباحث في إنجاز دراسته هذه.

استهلّ الباحث دراسته بالتذكير، في مقدمة موجزة، بالدّور الأساسي الذي لعبته الدولة في بناء الاقتصاد التونسي وفي "إدارة القطاعات الاستراتيجية وتأمين عدد من المواد الأساسية". فالدولة التونسية تتمتع بحضور قوي في المنظومة الاقتصادية وتلعب فيها دورا كبيرا إلى جانب المؤسسات العمومية والقطاع الخاص من بداية السلسلة (الإنتاج أو التوريد) حتى آخر حلقة فيها (الاستهلاك). وتضطلع في ذلك بجملة من المسؤوليات ومنها على وجه الخصوص تمويل التّعويض على الاستهلاك (منظومة الدّعم) وتوفير السّيولة للمؤسّسات العمومية والتدخل في مستوى تحديد الأسعار. وتبعا لذلك تتحمّل مسؤولية الحفاظ على استقرار السوق والتدخل لدى القطاع الخاص لسدّ الفجوات التي تظهر بين العرض والطلب أحيانا. يقول الكاتب في هذه المقدمة "تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في تونس؛ لأن الدّولة ما زالت حاضرة بقوة في حلقات التوريد والإنتاج والخدمات، في حين تخضع أسواق عديدة لقيود تنظيمية تحدّ من المنافسة والدّخول". لذلك فإن "اختلال أيّ حلقة من هذه السلسلة يمكن أن ينتقل إلى بقية الحلقات، ويظهر في النهاية من خلال نقص في السوق". لذلك فإنّ ما "ظهر من ذلك خلال السنوات الأخيرة في سلسلة من الاضطرابات شملت مواد غذائية، مثل الحبوب والخبز والحليب والسكر والزيوت والأدوية والوقود والغاز، ثم امتدت إلى خدمات أساسية مثل الماء والكهرباء" هو نتاج طبيعي لاختلالات المنظومة التي فقدت الدولة السيطرة عليها. أي أن النقص الذي اشتكت منه بعض المواد في السوق الداخلية في السنوات الأخيرة مردّه اختلال هيكلي في سلسلة المنظومة الاقتصادية وليس شيئا آخر.

يقول الكاتب "لهذا تحاول هذه الدّراسة البحث في الأسباب الهيكلية لهذه الأزمات، ومدى إمكانية تفسيرها بسردية الاحتكار والمضاربة، اعتمادًا على الأرقام والأدلة، والأدبيات الاقتصادية، وتقارير البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وصندوق النقد الدولي، والوثائق الرّسمية، إضافة إلى تقارير صحافية واستقصائية".

تضمنت الدراسة محورين أساسيين الأول، تفسير أزمات النقص وآلياتها والثاني آفاق الإصلاح. نحاول فيما يلي تقديم مضمون الدراسة بالتركيز فقط على المحور الأول بالنظر لقيمته العلمية في تشخيص أسباب فقدان المواد الأساسية من السّوق بعيدا عن ديماغوجيا الدعاية الشعبوية.

الاحتكار والمضاربة نعم، ولكن..

يؤكد الكاتب أن تفسير ما شهدته وتشهده السّوق من نقص أو فقدان مواد استهلاك أساسية مثل السميد و"الفارينة" والخبز والحليب والسكر والزيوت والأدوية وقوارير الغاز والقهوة والماء المعلّب الخ... بالاحتكار والمضاربات تفسير مغلوط ولا يمتّ للحقيقة بصلة. وهو تفسير "سياسي" تستعمله السلطة للتغطية على عجزها وفشلها في معالجة الأسباب الحقيقية والتي هي أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة سواء في العهود السابقة أو في ظل حكم الشعبوية الحالي.

ولئن لم يستبعد أن يكون الاحتكار والمضاربات قد ساهما فعلا في بعض حالات النقص بدليل أن السلطة قد نظّمت حملات رقابية وأمنية على نطاق واسع أفضت إلى عمليات حجز لكميات من المواد المخزنة والمفقودة من السوق، فإنه شكّ في أن تكون هذه الممارسات كافية لوحدها لتفسير أزمات نقص واسعة وممتدة شملت كامل السوق الداخلية. وللتدليل على ذلك قام الكاتب بجمع البيانات المتاحة حول عمليات الحجْز التي قامت بها السلط الاقتصادية والأمنية وقارنها بمجموع الاستهلاك الوطني التقديري من المواد المعنية خلال فترة الأزمة لينتهي إلى استخلاص مفاده أن نسبة الحجوزات تتراوح بين 0.00 % و0.77 % أي أقل من 1% وهو ما لا يسمح بتفسير أزمات النقص في المواد الاستهلاكية المذكورة فقط بالاحتكار والفساد والمضاربة التي أقام عليها قيس سعيد سرديته المعروفة.

في المقابل قدّم الباحث تفسيرا اقتصاديا علميا مدعوما بمعطيات وأرقام تؤكد كلها أن أزمة نقص تلك المواد إنما تعود إلى طبيعة الاختيارات الاقتصادية المتبعة.

في تفسير أزمات النقص وآلياتها

أوعز الباحث أزمات النقص في مواد الاستهلاك إلى عدة أسباب هيكلية منها أولا ما أسماه "أهمية التوريد الخارجي" مشيرا إلى تصاعد التّعويل على التوريد في فترة ما بين 2010 و2024 هذه الفترة التي عرفت من ناحية تراجع التّمويل الخارجي الذي انعكس سلبا على قدرة الدولة على تمويل التوريد (نقص في العملة الصعبة) فيما لم تواكب قنوات التوريد من ناحية أخرى التطور الكمي لحجم التوريد. واستنادا إلى تقرير البنك الدولي لسنة 2023 في باب إصلاح دعم الطاقة أشار الباحث إلى انعكاس نقص التمويل الخارجي على قدرة البلاد على تمويل الواردات من مواد المحروقات والحبوب والسكر ومنتجات الألبان والقهوة والأدوية. مع العلم أن هذه الفترة (2010 – 2024) شهدت تراجعا في الإنتاج وفي الصّادرات التي من شأنها أن تسمح عبر مداخيلها من العملة الصّعبة بتغطية تكلفة التوريد. لذلك تحوّلت مشكلة التّوريد الخارجي من النّاحية الهيكلية إلى مشكلة تزويد السوق المحلية.

أمّا السّبب الهيكلي الثاني الذي اعتبر الباحث أنه ساهم في أزمات النقص فهو منظومة الأسعار والدّعم موضحا أنّ الأسْعار الإدارية les prix administrés التي تضعها الدولة لبعض المنتوجات لفترة طويلة دون مراجعةٍ وتُصْبِح في وقت من الأوقات متخلفة عن تكلفة الإنتاج تتسبّبُ في نقص الإنتاج ممّا يؤدي بالتالي إلى فقدانها في السّوق. واستشهد في هذا الباب بعدّة أمثلة منها ما يتعلّق بتقرير منظمة التّعاون حول أزمة الحليب أو ما يتعلّق بما جاء في تقرير البنك الدّولي بخصوص أزمة الحبوب. ولعل مثال شركة "الستاغ" يغني عن كل تعليق إذْ قال فيه مستشهدا بتقرير البنك الدولي "يشير البنك الدولي إلى أن التعريفة الكهربائية في تونس لا تغطي سوى نحو 60% من تكلفة توفير الكهرباء، وهو ما يرتبط خصوصًا بالإبقاء على تعريفات منخفضة لأسباب اجتماعية، ويؤدي إلى اعتماد الشركة على دعم الدّولة لتغطية الفارق".

ومن جانب آخر اعتبر الباحث أن أوضاع المؤسسات العُمومية يُمكِن أن تكون سببا في أزمة نقص في السوق في هذه المادة أو تلك خصوصا وأن بعض هذه المؤسسات "في قلب سلاسل التوريد والطاقة والمياه والصحة مثل ديوان الحبوب وديوان التجارة والديوان الوطني للزيت والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والصيدلية المركزية" كما قال. وأضاف "تواجه بعض هذه المؤسسات صعوبات في تغطية التكاليف وأعباء توظيفية ومديونية متراكمة في حين تؤدي في الوقت نفسه مهمات اجتماعية وتبيع بعض الخدمات أو المواد بأسعار لا تغطي تكلفتها". وتفترض العملية أن تتولى الدولة تغطية الفارق أو العجز باعتبارها المسؤولة عن دعم الاستهلاك في تلك المواد أو الخدمات ولكنها لا تقوم بذلك أصلا أو تتأخر في تسديد مستحقات المؤسسات العمومية المتخلدة بذمتها. وقد بلغت مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة سنة 2023 أكثر من 11.9 مليار دينار منها 3.9 مليار دينار لفائدة شركة "الستاغ". وبناء على عدة أمثلة استخلص الكاتب أنه "تصبح الحلقة واضحة: أسعار منخفضة أو مهمات اجتماعية غير ممولّة، ثم خسائر، ثم تأخّر الدولة في السداد، ثم نقص السيولة، ثم صعوبة في التوريد أو الاستثمار، وأخيرًا يؤدّي ذلك إلى ظهور النقص في السوق".

وأخيرا يمثل اختلال منظومة التخزين والتوزيع سببا من أسباب أزمة نقصٍ في السّوق وهو كذلك سبب هيكلي على غاية من الأهمية والتأثير. وقد اعتبر الكاتب أن المرسوم 14 لسنة 2022 وقانون الشيكات عدد 41 لسنة 2024 قد تسبّبا، كل في مجاله، في خلق اضطراب في تزويد السوق وفي عدم "قدرة بعض التجار على تمويل المخزون المؤجل الدفع عندما تكون السيولة مكلفة".

خلاصة القول

خلاصة القول أن الضجيج الذي يفتعله قيس سعيد حول "الاحتكار والمضاربات والفاسدين واللوبيات والكرتيلات" وما إلى ذلك لتفسير أزمات النّقص les pénuries في السّوق في الكثير من المواد الاستهلاكية التي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم وبالتالي في تدهور المقدرة الشرائية للمواطنين هو في الحقيقة مجرّد ديماغوجيا سياسية مفضوحة الغاية منها التغطية على عجزه وفشله في إدارة شؤون الاقتصاد. فأزمات السّوق هي في الحقيقة تعبير مادي وصريح عن إفلاس الخيارات المتبعة لأن هذه الأزمات تعود لأسباب هيكلية كما تمّ تبيانه أعلاه.

هوامش:

1 – محمد براء اللافي باحث في الاقتصاد يتابع دراسته في برنامج التحليل والسياسات الاقتصادية بكلية باريس للاقتصاد (PSE) ويعمل مساعد تدريس لمادة الاقتصاد الجزئي في جامعة باريس2 بانتيون – أساس. تتركز اهتماماته البحثية على الاقتصاد الكلي وتقييم السياسات العامة والمؤسسات والاقتصاد السياسي مع عناية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2 – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنظر الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Pages/index.aspx

عمار عمروسية

مجزرة حمّام الشط:

ذكرى العدوان الغاشم وضرورة تجريم التطبيع مع الكيان النازي

من جديد مرّت ذكرى مجزرة "حمّام الشط"خارج اهتمامات منظومة الحكم الغارقة في استنباط أفظع الطرق والأساليب لفرض صمت القبور على الجميع وتصفية الحساب مع كل الأجسام الوسيطة والتنكيل بطالبي الحقوق حتّى تلك التي لم تتجاوز الحدود الدنيا للمواطنة والحياة الكريمة.

فرأس النظام الشعبوي القائم الذي شقّ طريقه نحو قصر "قرطاج" ملتحفا بجملة شعارات ديماغوجية حول القضية الفلسطينية والذي جاهد ولازال من أجل تثبيت بقائه في بحبوحة "قرطاج" بانتحال صفة الثائر المسكون بالانتصار للمقاومة والحقّ في التّحرر، أدار وجهه مثل سابقيه عن أفظع جريمة صهيونية ضدّ سيادة بلادنا وأنبل التزاماتها في المجال القومي وتحديدا نحو الأشقاء الفلسطينيين.

صمت الرئيس حول أكبر الجراحات في هذه الواجهة وقفز مجمل الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي عن استحضار حيثيات وسياقات ذاك اليوم الدامي للهروب من استحقاقات النبش في الذاكرة الأليمة وسياقاتها التاريخية لتبرير سقطات الحاضر القائمة على الخضوع الذليل لمقتضيات الغطرسة الصهيو/أمريكية المتزايدة على الوطن العربي والإقليم عموما.

عودة لبعض حيثيات المجزرة

في الوقت الذي كانت بلادنا غارقة في واحدة من أكبر أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جعلت النظام البورقيبي منغمسا من جهة في إدارة معاركه مع شعبه وقواه النقابية والسياسية والحقوقية ومن جهة أخرى في إدارة عفن صراعات شقوقه المتناحرة وتصفية الحساب معها لترتيب مسألة ديمومة النظام وخلافة الرئيس المنهك بأمراضه وشيخوخته، في مثل تلك الأوضاع أفاق الرأي العام الوطني صبيحة 1 أكتوبر 1985 على أنباء غير مألوفة لديه تمثلّت في عدوان صهيوني على "حمّام الشط" في ضواحي العاصمة التونسية (ولاية بن عروس) خلّف وفق البلاغ الرسمي لوزارة الداخلية "خسائر بشرية ومادية جسيمة" تبعته ساعات من الصمت الرسمي المرفق ببعض التفاصيل المبهمة والجزئية وردت في بعض النشرات للإذاعة الرسمية.

ولأن الحدث استثنائي وكبير فقد تولّى الإعلام الأجنبي كسر أجندة الرواية الرسمية القائمة على التحكّم في المعلومة وأسقط ميكانيزم القطرة قطرة ووضع الواقعة في مدارها الصحيح.

فالعدوان حدث في واضحة النهار (العاشرة والنصف تقريبا) بواسطة سرب من الطائرات التابعة للجيش الصهيوني تولّت خرق الأجواء التونسية دون رصد أو مضايقة وتولّت من مسافات قريبة إطلاق حوالي 7 صواريخ دمرّت سلسلة بنايات بالكامل وسوّتها بالأرض حيث اختلط الدّم بالدّم واللّحم باللّحم كما يقال تبينّ لاحقا أنها جثث 68 شهيدا (50 فلسطينيا و18تونسيا) زيادة عن حوالي 100جريح.

فالعدوان الإجرامي وفق تلك الحيثيات كان خاضعا لعمل استخباري محكم يصعب تنفيذه بتلك الدقة بناء فقط على ثغرات أمنية مرتبطة بمحدودية منظومة استعلاماتية تقنية وبشرية وإنما أيضا على اختراقات فظيعة وراءها تجنيد عملاء محليين وخيانات في بعض الدوائر الرسمية مازالت مجهولة حتى اليوم أو محلّ تخمينات واحتمالات.

فهدف العدوان كان مقر القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي انتقل من العاصمة اللبنانية "بيروت" بعد الاجتياح سنة 1982.

والتصويب كان مفترضا على اجتماع قيادي كبير تبينّ لاحقا انّه تأجلّ لأسباب تتعلّق بصعوبات قدوم إطارات عسكرية من بلدان الإقامة.

ومن المفارقات العجيبة أنّ حكومة الاحتلال وعلى غير العادة سارعت إلى تبني العمليّة وانتشت بنجاحها وأثنت على القائمين على ما أسمته "الساق الخشبية" التي وجدت التأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة "الدفاع عن النفس" و"أحقيّة الكيان في ملاحقة حملة السلاح"، ذاك التأييد الذي تراجع قليلا تحت تهديدات الرئيس "الحبيب بورقيبة" المتمثّل في قطع العلاقات الديبلوماسية مع أمريكا الأمر الذي أثمر امتناع الأخيرة عن استعمال حق النقض "الفيتو" داخل مجلس الأمن الدولي أثناء التصويت على قرار الإدانة.

جرائم متعاقبة على أرض تونس

إن الاستخفاف الرسمي ماضيا وحاضرا في التعاطي مع هذه الجريمة الفظيعة من شأنه أن ترك الأبواب ولازال مشرّعة أمام الكيان الصهيوني لمراكمة عدواناته على شعبنا وبلادنا كلما اقتضت حاجة مشروعه الاستيطاني التوسعي وحسابات كيانه المحكوم بهوس التفوّق والمنقادة بعقيدة استباحة السيادة القائمة على الذراع الطويلة التي تصل إلى قادة المقاومة الفلسطينية في أيّ بلد ومكان من هذا العالم.

وفي هذا السياق مثلّت بلادنا ساحة سهلة لمراكمة الجرائم واصطياد قادة المقاومة الفلسطينية دون مساءلة جدية أو عقاب يذكر وضمن هذا الصدد نذكر:

– أبو جهاد: نجح كومندوس صهيوني يوم 16 أفريل 1988 في التسلل إلى مقر إقامته وتجاوز كلّ الحراسات واغتياله والخروج بسلام ليقع مباشرة التباهي بتصفية الحساب وفق بلاغات حكومة الكيان مع مهندس الانتفاضة الأولى وقلبها النابض.

– أبو إياد: استنسخ العدو حيثيات العملية السابقة يوم 14 جانفي وأعلن مرّة أخرى على لسان رئيس حكومته "نجاح القضاء على واحدة من القيادات التاريخية لذراع الإرهاب منظمة التحرير".

– محمد الزواري: تمّت تصفيته يوم 15 ديسمبر 2015 تحت حكم "النهضة /النداء" باعتباره رائد تصنيع المسيّرات في أولّ عمليّة من نوعها على أرض بلادنا بما أن الهدف مناضل تونسي.



– سفينة "فاميلي" الراسية بميناء "سيدي بوسعيد" تعرضت إلى مقذوفات نارية ليلتي 10/9 سبتمبر 2025 لإرباك أسطول الصمود وإعاقة خروجه!!!

ومن المفارقات المضحكة هروب السلطة من مواجهة الأمر حتى بعد اعتراف الكيان الصهيوني بعدوانه وافتضاح أمره عالميا على لسان الأمين العام للأمم المتحدة "غوتيرش" في اجتماع رسمي زيادة عما ورد على لسان أكثر من رئيس دولة في العالم!!!

علم الجميع بالجاني وحدها الرواية الرسمية بقيت سجينة سردية متهافتة تتراوح بين الإنكار أو أعقاب السجائر و"الباراكيو"!!!

تجريم التطبيع مع الكيان ضرورة وطنية وأمنية

إن سلسلة العدوانات الواردة أعلاه تؤكد بما لا يدع مجالا للشكّ مشروعية المطالبة بسنّ قانون يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني لغلق الباب أكثر ما أمكن أمام أي اختراقات مهما كانت بسيطة وعلى أيّ واجهة أيضا.

وهذه المشروعية لا تنبع فقط من الروابط القومية المتينة التي تجمعنا بأشقائنا الفلسطينيين وانتصارنا لحقهم في المقاومة بجميع أشكالها من أجل كنس الاحتلال وتحرير كامل أراضي فلسطين التاريخية وإنما أيضا من دوافع وطنية تتعلّق بسيادة بلادنا وحرمة أراضيها وسلامة شعبها أمام كيان مارق لا يقيم أي وزن لا للقانون الدولي ولا للأعراف الدولية وغيرهما من المعاهدات والمواثيق.

فالمصلحة الوطنية لتونس من مختلف الزوايا السياسية والشعبية والأمنية تدحض تبريرات التفصّي من هذا الاستحقاق الحيوي في مثل هذه الأوضاع التي تعرف عربدة صهيو/أمريكية أكثر من أيّ وقت مضى ضمن مساعي تغيير وجه المنطقة بما يلائم مزيد إخضاع شعوبها ونهب ثرواتها.

أكثر من ذلك فإن الاختفاء وراء معزوفة "صيانة المصالح العليا لتونس" هو مزيد تشريع الأبواب وتعبيد الطريق أمام الإضرار الفعلي بمصالح البلد من خلال التطبيع الخفي في انتظار الانخراط العلني في التطبيع المكشوف والالتحاق بقطار اتفاقات "ابراهام" متى توفرّت شروط انطلاقته بعد العطب الذي لحقه نتيجة عملية طوفان الأقصى البطولية وتداعياتها الكبيرة على المنطقة والإقليم.

منور السعيدي

"غزة تغني في عرسها والعرس حافل بالحجر"

(لزهر الضاوي)

إن بداية تشكيل إدارة جديدة لقطاع غزة لا يمكن قراءتها باعتبارها مجرد تغيير إداري أو انتقال تقني للسلطة من جهة فلسطينية إلى هيئة أخرى، لأن المسألة تجري في ظل استمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وفي إطار ترتيبات دولية وإقليمية ترسم حدود الحركة السياسية والإدارية للفلسطينيين. لذلك، فإن السؤال الأساسي ليس فقط: من سيدير غزة؟ بل: في ظل أي علاقات قوة ستدار غزة؟ ولخدمة أي مشروع سياسي واجتماعي؟ ومن يملك القرار الفعلي في الأرض والحدود والأمن وإعادة الإعمار؟

جاء إعلان حركة حماس حلّ لجنة متابعة العمل الحكومي وتسليم الملفات إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزة في شهر جويلية 2026 باعتباره خطوة لتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار، وقالت الحركة إنها لن تكون جزءاً من ترتيبات "اليوم التالي"، وإنها تريد نقل إدارة القطاع إلى لجنة فلسطينية توافقية. وفي المقابل، فإن اللجنة الوطنية لإدارة غزة، التي تشكلت في إطار الترتيبات الدولية المرتبطة بخطة وقف إطلاق النار، يفترض أن تتولى إدارة الشؤون المدنية والخدمات والأمن الداخلي خلال مرحلة انتقالية. لكن المفارقة الأساسية أن اللجنة، حتى الآن، لا تستطيع مباشرة سلطتها بصورة كاملة، ما دام الاحتلال الإسرائيلي يحتفظ بالسيطرة على أجزاء واسعة من القطاع ويمنع أو يعرقل دخولها إلى غزة.

وقد رحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في 6 جويلية 2026، باستقالة لجنة العمل الحكومي في غزة، واعتبرتها «مقدمة إيجابية» ينبغي البناء عليها، داعية إلى تسليم الإدارة إلى اللجنة الوطنية بسلاسة، مع الحفاظ على حقوق الموظفين والعاملين في القطاع. وفي الوقت نفسه، رفضت الجبهة ربط دخول اللجنة الوطنية بشروط خارجية أو إسرائيلية، وطالبت بتمكين جهة فلسطينية من إدارة القطاع دون وصاية أو قيود خارجية، معتبرة أن هذه الخطوة يمكن أن تفتح الطريق أمام الوحدة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات على أساس الشراكة.

أمّا الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد رحبت بدورها بحل اللجنة الحكومية، ودعت إلى دخول اللجنة الوطنية إلى غزة فوراً، واعتبرت الإغاثة والانتقال إلى مرحلة التعافي أولوية عاجلة. وفي مواقفها اللاحقة شددت على أن قطاع غزة وحدة جغرافية وسكانية واحدة لا يجوز تقسيمها، ودعت إلى انسحاب قوات الاحتلال وفتح المعابر وإطلاق عملية إعادة الإعمار، بالتوازي مع إنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية وتشاركية.

وهنا تظهر الحقيقة المرة: يمكن تغيير الجهاز الإداري، ويمكن نقل الموظفين من سلطة إلى لجنة، ويمكن استبدال أسماء المؤسسات، لكن ذلك لا يعني انتقال السيادة. فالسيادة السياسية لا تتحقق بمجرد وجود موظفين فلسطينيين يديرون المستشفيات والمدارس والمياه والبلديات، بينما تبقى الحدود والمعابر والقوة العسكرية ومجال الحركة والقدرة على إعادة الإعمار خاضعة، بدرجات مختلفة، لإرادة الاحتلال والقوى الدولية. ومن هذه الزاوية، فإن الخطر هو أن تتحول الإدارة الجديدة إلى طبقة إدارية فلسطينية تعمل داخل إطار تحدده القوة المحتلة، فتُصبح مهمتها إدارة نتائج الاحتلال بدلاً من إنهائه.

هذه النقطة هي التي تجعل "اليوم التالي" في غزة صراعاً سياسياً لا إدارياً فقط. فإسرائيل تريد، وفق ما أعلنته مواقف حكومتها المتعاقبة خلال الحرب وما بعد وقف إطلاق النار، منع عودة حماس إلى إدارة القطاع، بينما تربط الترتيبات الأميركية والدولية بين إعادة الإعمار ونزع السلاح وإعادة تنظيم الحكم والأمن. وفي سبتمبر 2026 أُعلنت خطة بقيمة 2.45 مليار دولار لمشروعات أولية للتعافي وإعادة الإعمار في غزة، في وقت أشارت فيه التقارير إلى استمرار وجود عسكري إسرائيلي في أجزاء واسعة من القطاع، وإلى أن تنفيذ ترتيبات الإدارة الانتقالية ما زال يواجه عقبات سياسية وأمنية.

وبالتالي، لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن الصراع على السلطة. فالركام الهائل، وتدمير البنية التحتية، وتهجير السكان، والحاجة إلى الغذاء والماء والسكن، كلها تخلق حاجة موضوعية إلى إعادة بناء المجتمع. لكن السؤال الطبقي والسياسي هو: من سيمول إعادة البناء؟ ومن سيحدد أولوياته؟ ومن سيتولى عقود الإعمار؟ ومن سيقرر توزيع الموارد؟ وهل ستُستخدم إعادة الإعمار لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني، أم لتأسيس علاقة تبعية جديدة تجعل القطاع اقتصادياً وسياسياً أكثر ارتباطاً بالدول المانحة وبالشروط الأميركية والإسرائيلية؟

هنا تتضح أيضاً حدود موقف حماس. فالحركة أعلنت استعدادها للتخلي عن الإدارة الحكومية وتسليمها إلى لجنة فلسطينية، واعتبرت الخطوة استجابة للمصلحة الوطنية وإزالة للذرائع الإسرائيلية. لكن هذا الانتقال لا يحسم المسألة السياسية. فحماس تظل متمسكة بموقعها كقوة سياسية ومقاومة، بينما تشترط الترتيبات الجديدة وجود سلطة واحدة وإطار قانوني واحد وجهاز أمني موحد. ولذلك فإن التخلي عن إدارة الحكومة لا يعني بالضرورة التخلي عن النفوذ السياسي أو عن القضية الأوسع المتعلقة بالسلاح والمقاومة.

أمّا فتح والسلطة الفلسطينية فتطرحان مساراً مختلفاً. فقد أكد محمود عباس أن غزة جزء من الدولة الفلسطينية إلى جانب الضفة والقدس الشرقية، وربط المرحلة المقبلة بإعادة إعمار القطاع وبعملية سياسية تستند إلى الشرعية الدولية، كما شدد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وعلى مبدأ «سلطة واحدة وقانون واحد». وتعلن فتح استعدادها لخوض الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر 2026، وقد أعلنت الحركة بالفعل تشكيل هيئة قيادية لها في غزة استعداداً للمرحلة السياسية والتنظيمية المقبلة.

لكن القراءة الواقعة لا تتعامل مع الصراع بين فتح وحماس باعتباره مجرد خلاف بين قيادتين أو برنامجين انتخابيين. خلف الانقسام السياسي توجد مصالح اجتماعية ومؤسساتية متباينة، وتوجد طبقات من البيروقراطية والمصالح الاقتصادية وشبكات التمويل والعلاقات الإقليمية والدولية. ولذلك فإن توحيد الإدارة الفلسطينية، إذا بقي محصوراً في إعادة توزيع المواقع بين النخب السياسية، لن يكون بالضرورة توحيداً للمجتمع الفلسطيني ولا حلاً لأزمة الانقسام. فالانتقال من إدارة حماس إلى إدارة تكنوقراطية أو مرتبطة بالسلطة الفلسطينية قد يغير شكل السلطة، لكنه لا يحل تلقائياً التناقض الأساسي مع الاحتلال.

وفي هذا السياق، يكتسب موقف الجبهة الشعبية أهمية خاصة، لأنها لا تنظر إلى انتقال الإدارة باعتباره مجرد ترتيب تقني، بل تربطه بإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أساس الشراكة، وبصياغة استراتيجية مواجهة وطنية، مع رفض الوصاية الخارجية. أما الجبهة الديمقراطية، فتربط الانتقال الإداري بإنهاء الانقسام وبإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية وتشاركية، وتؤكد ضرورة العلاقة بين إدارة غزة والحكومة الفلسطينية بما يحفظ وحدة الأراضي الفلسطينية. وقد شددت الجبهة على أن الانتخابات يمكن أن تكون مدخلاً لإصلاح النظام السياسي وإنهاء الانقسام، شرط أن تسبقها عملية حوار وطني تضمن الحرية والنزاهة والشفافية والاعتراف بالنتائج.

وهنا تبرز نقطة التقاء مهمة بين الجبهتين: رفض تحويل إدارة غزة إلى مشروع منفصل عن بقية الأراضي الفلسطينية، ورفض تكريس الانقسام الجغرافي والسياسي، والدفع باتجاه صيغة فلسطينية وطنية لإدارة القطاع. لكن هذا التقاطع لا يلغي اختلاف المقاربات السياسية بين مختلف القوى. فبينما تركز حماس على الحفاظ على موقع المقاومة ودورها السياسي، وتطرح فتح والسلطة الفلسطينية مساراً يقوم على السلطة الواحدة والمؤسسات الرسمية، تدفع الجبهتان الشعبية والديمقراطية باتجاه صيغة تقوم على الشراكة الوطنية وإعادة بناء منظمة التحرير والمؤسسات السياسية، مع التأكيد على مواجهة الاحتلال ورفض الوصاية الخارجية.

وتكتسب مواقف القوى الفلسطينية الأخرى أهمية في هذا السياق. فقد دخلت حماس في اتصالات مع قوى مختلفة، بينها الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية وتيار الإصلاح الديمقراطي في فتح، في محاولة لاستكشاف صيغة سياسية أوسع. كما شاركت الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والمبادرة

الوطنية في لقاء القاهرة في جوان 2026، حيث دعت القوى الثلاث إلى حوار وطني شامل للتوافق حول العملية الديمقراطية والانتخابية وقوانين الانتخابات والأحزاب والدستور، بما يفتح الطريق أمام إعادة بناء النظام السياسي على قاعدة وطنية وديمقراطية.

وهذا يكشف أن الخلاف الفلسطيني لم يعد فقط حول من يحكم غزة، بل حول طبيعة النظام السياسي الفلسطيني نفسه، وشروط المشاركة فيه، وعلاقة المقاومة بالسلطة، وموقع منظمة التحرير، وشكل الانتخابات، وحدود العلاقة مع النظام الإقليمي والدولي. ومن هنا، فإن الصراع على شكل الإدارة الجديدة يخفي صراعاً أعمق حول طبيعة السلطة الفلسطينية المقبلة، وحول ما إذا كانت ستشكل أداة لإعادة بناء القرار الوطني المستقل، أم ستتحول إلى حلقة فلسطينية في منظومة سياسية وأمنية واقتصادية تُرسم خارج إرادة الشعب الفلسطيني.

ومن منظور عقلاني واقعي، فإن المسألة الأكثر حساسية هي أن الاحتلال يستطيع أن يتحول من احتلال مباشر إلى احتلال يتحكم من الخارج في شروط الحياة السياسية والاقتصادية، من دون أن يتولى كل تفاصيل الإدارة اليومية. وفي هذه الحالة تصبح الإدارة الفلسطينية المحلية، حتى لو كانت منتخبة أو توافقية، معرضة للتحول إلى وسيط بين السكان وبين منظومة السيطرة الخارجية. وهذا هو جوهر خطر «الإدارة تحت الاحتلال»: أن تتحمل السلطة المحلية مسؤولية الأمن والخدمات والبطالة والفقر وإعادة الإعمار، بينما تبقى الأسباب البنيوية لهذه الأزمات خارج نطاق سيطرتها.

ولهذا السبب، فإن تحذير الجبهة الديمقراطية من مشاريع تقسيم غزة إلى مناطق أو مربعات منفصلة يكتسب أهمية في قراءة مستقبل الإدارة. فقد اعتبرت الجبهة أن أي ترتيبات تؤدي إلى فصل أجزاء من القطاع عن بعضها يمكن أن تخلق وقائع جغرافية جديدة وتحوّل القطاع إلى كانتونات منفصلة، وشددت على أن غزة وحدة جغرافية وسكانية واحدة غير قابلة للتشطير.

وبالمثل، فإن رفض الجبهة الشعبية ربط دخول اللجنة الوطنية بشروط خارجية يطرح مسألة الاستقلال الفعلي للقرار الفلسطيني. فالمشكلة، من منظور تحرري، لا تكمن فقط في الجهة التي ستدير المؤسسات، بل في حدود قدرتها على اتخاذ القرار بعيداً عن الإملاءات الإسرائيلية والأميركية. فإذا كانت الإدارة الفلسطينية عاجزة عن دخول القطاع أو فتح المعابر أو ضمان وصول المساعدات أو إطلاق إعادة الإعمار إلا بموافقة قوة الاحتلال، فإن الحديث عن انتقال سياسي يبقى محدوداً مهما تغيرت أسماء المؤسسات.

لذلك فإن الاختبار الحقيقي للإدارة الجديدة لن يكون عدد الوزراء أو أسماء أعضاء اللجنة، بل قدرتها على تمثيل المصالح الاجتماعية للفلسطينيين، وعلى ضمان مشاركة شعبية حقيقية في تحديد أولويات إعادة الإعمار، وعلى حماية الموارد العامة من الخصخصة والمحاصصة والفساد، وعلى عدم تحويل المساعدات الدولية إلى أداة للابتزاز السياسي. كما أن الانتخابات، إذا جرت، لا ينبغي أن تُختزل في إعادة إنتاج المنافسة بين النخب نفسها، بل أن تفتح المجال أمام العمال والفقراء والنازحين والشباب والنساء وسكان المخيمات للمشاركة الفعلية في القرار السياسي.

وتكشف التطورات الأخيرة أن القوى الفلسطينية نفسها تدرك، بدرجات مختلفة، أن استمرار الانقسام أصبح عبئاً ثقيلاً، لكن تحويل هذا الإدراك إلى وحدة سياسية حقيقية يتطلب أكثر من اتفاق بين القيادات. المطلوب هو إعادة بناء الحركة الوطنية من أسفل، على أساس مصالح الأغلبية الاجتماعية التي تحملت كلفة الحرب والاحتلال والحصار والانقسام. فالوحدة الوطنية التي تقوم على تقاسم المناصب بين الفصائل تختلف جذرياً عن وحدة اجتماعية وسياسية تنبع من تنظيم الجماهير ومشاركتها في القرار.

ومن هنا، فإن بداية تشكيل إدارة غزة الجديدة يمكن أن تكون إما خطوة باتجاه استعادة الحياة المدنية الفلسطينية، أو جزءاً من عملية أوسع لإعادة تنظيم القطاع بما يتلاءم مع شروط الاحتلال والقوى الدولية. والنتيجة لا يحددها اسم اللجنة وحده، ولا موقف حماس وحده، ولا رغبة السلطة الفلسطينية وحدها، بل ميزان القوى الذي سيتشكل حول مستقبل القطاع.

إن القضية الأساسية، في النهاية، ليست من سيجلس في مكاتب الإدارة الجديدة، بل من يملك القوة التي تحدد حدود هذه الإدارة. فإذا بقي الاحتلال صاحب القرار النهائي في الأرض والأمن والحركة وإعادة الإعمار، فإن تغيير الإدارة قد يعني إعادة ترتيب شكل السيطرة أكثر مما يعني إنهاءها. أما تحويل غزة إلى فضاء فلسطيني فعلي القرار، فيتطلب أن تكون إعادة الإعمار حقاً اجتماعياً لا مشروعاً استثمارياً، وأن تكون الإدارة خاضعة للمساءلة الشعبية، وأن تُبنى الوحدة الفلسطينية على قاعدة المشاركة الديمقراطية لا المحاصصة، وأن يرتبط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي.

وفي هذا المعنى، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن يصبح الفلسطينيون مسؤولين عن إدارة الخراب الذي خلّفه الاحتلال، بينما يحتفظ الاحتلال بالأدوات التي أنتجت هذا الخراب. فالإدارة ليست سيادة، والتكنوقراط ليسوا تحرراً، وإعادة الإعمار ليست بالضرورة إعادة بناء وطن مستقل. ومعيار المرحلة المقبلة سيظل إذن هو مقدار ما يستطيع الشعب الفلسطيني أن ينتزعه من استقلال فعلي في القرار، ومن سيطرة على موارده، ومن قدرة على تنظيم نفسه سياسياً واجتماعياً، لا مجرد مقدار ما يتغير في شكل المؤسسات وأسماء القائمين عليها.



وليد المرداسي

اليمن.. الجرح الذي لا يندمل يقلب الطاولة الجيوسياسية على الجميع

في اللحظة التاريخية الحرجة التي اختارت فيها عواصم المنظومة الرسمية التقليدية الهروب إلى مربعات الخيانة والتواطؤ الصامت، ينهض اليمن من تحت ركام الحصار والرماد ليقلب الطاولة الجيوسياسية على الجميع. يكتب هذا البلد بدم بناته وأبنائه الأحرار وفولاذ صواريخه معادلة جديدة كلياً للكرامة، السيادة، والردع الإقليمي. هذا المدى الجغرافي الذي طالما سجنته خطابات التاريخ الجاهزة في قوالب رومانسية تحت مسمى "اليمن السعيد"، يثبت اليوم للعالم بأنه أشد سعادة بمقاومته، وأكثر فخراً بانحيازه المطلق لقضايا أمته المركزية. يحدث هذا رغماً عن جراحه الغائرة المثقلة بسنوات من الحرب الاقتصادية والعسكرية الممنهجة، وهو النزيف المستمر كقدرٍ يمني يأبى أن يندمل، بل يتحول بفعل الإرادة الميدانية الشجاعة من مظهراً للضعف الإنساني إلى رافعة استراتيجية للردع الشامل.

بيد أن المفاجأة الكبرى التي أربكت غرف الاستخبارات ودوائر صنع القرار في محور الاستكبار الصهيوأمريكي، تكمن في "ديناميكية هذا الجرح" وتحولاته العميقة؛ إذ لم يعد هذا النزيف اليمني مجرد ألم محلي حبيس الجغرافيا أو شأناً معزولاً خلف حدود البحر والصحراء. لقد تمدد مفعوله العسكري والسياسي كـ "وادٍ فياض" عابر لكل الخرائط المصطنعة والحدود التقليدية، ليتجاوز بآثاره الاستراتيجية المعاناة اليومية للشعب اليمني. هذا الوادي يمتد اليوم ليربط جبهات غزة الأبية المغمورة بالصمود وجنوب لبنان المستبسل في خطوط المواجهة الأولى، وصولاً إلى حدود طهران وعمق سياساتها الإقليمية المناهضة للهيمنة، مشكّلاً بذلك العصب الحيوي والذراع الضاربة لما يُعرف بـ"محور المقاومة".

ومن رحم هذا التلازم المصيري والوجداني بين وجع الداخل اليمني وواجب الإسناد القومي والعقائدي، تفرض جملة من الإشكاليات السياسية والعسكرية نفسها كعنوان عريض لقراءة تفاعلات المرحلة الحالية: كيف استطاع اليمن إعادة صياغة مفهوم السيادة الوطنية من بوابة نصرة المقاومة؟ وما هي الحدود الميدانية الحقيقية لهذا الوادي الفياض في مواجهة الارتداد الإقليمي للرياض وواشنطن؟ وإلى أي مدى يستطيع الصمود الشعبي الحفاظ على هذا التوازن الحرِج والدقيق بين انخراطه الاستراتيجي في معارك الأمة وبين استحقاقات الداخل المؤجلة؟

وادي الصمود الفياض.. كيف أسقط جرح اليمن "خرائط خفض التصعيد"؟

من يظن أن الجرح اليمني مجرد ملف لمأساة إنسانية معزولة يُستدعى للتباكي والنفاق في أروقة مجلس الأمن، فهو إما غافل عن سنن التاريخ أو عاجز بنيوياً عن قراءة لغة الميدان الحية. إن التحول الأبرز والأخطر الذي يشهده الإقليم اليوم يكمن في الفشل الذريع لكل المخططات الاستعمارية الرامية لعزل اليمن وفصله عن قضايا أمته وعمقه التاريخي. فبالتزامن مع الاستهداف الشامل والغارات العدوانية المستمرة التي يشنها المحور الأمريكي البريطاني على الموانئ والمدن اليمنية، قفزت صنعاء من مربع الدفاع السلبي إلى الهجوم الاستراتيجي الكاسح. لقد توهمت واشنطن وتل أبيب، ومعهما الأدوات الإقليمية التابعة لهما، أن سنوات الحصار الخانق والضغوط الاقتصادية المفرطة كفيلة بإنهاك هذا الشعب ودفع مقاومته إلى الانكفاء الداخلي والقبول بصيغ الاستسلام؛ فجاء الرد يمانياً صاعقاً يطوي حقبة التهدئة الهشة ويفرض معادلات اشتباك غير مسبوقة فوق رمال المنطق وجغرافيا البحار.

اليوم، يترجم تشبيه "الوادي الفياض" ظلاله الميدانية عبر المفهوم الأقدس في أدبيات النضال الحديث: "ترابط الساحات"؛ فالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة المتطورة التي تنطلق من جبال اليمن الحرة ومغاراتها لا تدافع عن سيادة صنعاء وحدها ككيان معزول، بل تمتد كشريان إسناد عسكري مباشر يصب في مصلحة المقاومة في غزة وجنوب لبنان. ولم تكن الرسائل الصاروخية الدقيقة والأخيرة التي دكّت منشآت حيوية ومطارات عسكرية واستراتيجية في العمق السعودي مجرد رد فعل تكتيكي عابر، بل جاءت بمثابة بيان سياسي مكتوب بالنار: "إن أمن عواصم الإسناد والمقاومة خط أحمر لا ينفصل عن أمن غزة وبيروت، ولا حصانة لقاعدة عسكرية أو منشأة طاقة طالما استمر العدوان والحصار على شعوب أمتنا".

أمام هذا الإعصار اليمني الذي لا يرحم، هرعت الرياض مجدداً للاحتماء تحت المظلة الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية، محاولةً مع حلفائها تحريك الأدوات الميدانية وتصعيد الحرب البرية عبر محاور الساحل الغربي والأطراف الحدودية، سعياً لاستعادة التحكم المفقود في خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. غير أن هذه الهرولة اليائسة نحو الشريك الأمريكي تكشف حجم المأزق الجيوسياسي الأعمق للمحور الصهيوأمريكي وأدواته؛ فاليمن السعيد بمقاومته نجح باقتدار في تحويل جرحه النازف إلى طاقة ردع عابرة للحدود، وأثبت عملياً للقوى الاستعمارية الغربية أن ممرات الطاقة والتجارة العالمية لم تعد ممرات آمنة لفرض الهيمنة أو تمرير صفقات الخيانة والتطبيع، بل غدت عمقاً استراتيجياً متصلاً يعمل بكفاءة قتالية وتنسيق كامل يمتد حتى حدود إيران. لقد أسقط الصمود اليمني الرهانات الغربية، وأكد أن إرادة الشعوب الحرة أقوى بكثير من ترسانات التحالفات، لتتحول الساحة اليمنية من خانة "الأزمة المنسية" إلى ضابط الإيقاع الأول والأبرز للمعادلة الإقليمية برمتها.

جدلية الألم والثمن.. عقيدة الجماهير التي تصنع "السعادة" بالصمود

إذا كانت الحسابات السياسية للمنظومات التقليدية التابعة تُقاس بمنطق الربح والخسارة المادية الضيقة، وتعداد المكاسب التجارية الآنية، فإن كينونة "اليمن السعيد بمقاومته" تُصاغ وتُقاس وفق فلسفة ونظرة مغايرة تماماً؛ فلسفةٍ تجعل من التكلفة الباهظة وقوداً لصون المبدأ، لا سبباً للانكفاء والتردد. هنا تبرز الجدلية الكبرى التي تقف أمامها الدوائر الاستخباراتية والسياسية الغربية عاجزة عن التفكيك والفهم: كيف يمكن لشعب يواجه تحديات معيشية قاسية، وحصاراً اقتصادياً خانقاً يستهدف لقمة عيشه اليومية، أن يُلقي بكل ثقله العسكري، البشري، والسياسي نصرةً لغزة وفلسطين ولبنان؟ الجواب البسيط والعميق في آن معاً لا يكمن في التقديرات الحسابية الباردة، بل في طبيعة "العقيدة الشعبية اليمنية"؛ تلك العقيدة التي كفرت مبكراً بكل أشكال الوصاية والتبعية، وصارت ترى في معركة تحرير الأمة من الهيمنة الصهيوأمريكية امتداداً طبيعياً لمعركتها السيادية والوجودية.

إن فاتورة الدم والتضحيات التي يقدمها الشعب اليمني اليوم ليست فاتورة عبثية أو مجانية، بل هي الثمن الواعي والضروري للقرار المستقل والخيار الحر. فبالرغم من القصف الجوي المتكرر وتشديد الحصار الاقتصادي لكسر هذا الموقف الشجاع، لم تتراجع الحشود المليونية في الميادين والساحات خطوة واحدة إلى الوراء. يدرك المواطن في صنعاء والحديدة وكل المحافظات الحرة أن استهداف مقدرات بلاده ومنع تدفق المساعدات ليس إلا عقاباً صريحاً وانتقاماً من هذا "الوادي الفياض" الذي خنق شرايين الإمداد البحري لكيان الاحتلال الصهيوني، وهدد المصالح الجيواستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة.

هذه العقيدة الجمعية الراسخة هي التي تحوّل الجرح الذي لا يندمل من مجرد ألم إنساني سلبي إلى فعل نضالي يومي مستمر، وحين تعلن قيادة صنعاء الحرة بوضوح تام تمسكها بمكتسباتها الميدانية والاستراتيجية في البر والبحر، وإصرارها على مواصلة عمليات الإسناد، فإنها لا تستند فقط إلى مخزونها من الصواريخ الباليستية والمسيّرات الاستراتيجية، بل ترتكز بالأساس على حاضنة شعبية صلبة وفولاذية تأبى بشكل قاطع أن تُقايض كرامة الأمة ومقدساتها برغيف خبز مغموس بالذل والتبعية. إن التلازم المصيري الراهن بين وجع الداخل وواجب الإسناد المقدس لفلسطين ولبنان قد صهر نسيج المجتمع اليمني في بوتقة مقاومة واحدة؛ لتصبح معادلة فرض السيادة في البحر الأحمر جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الكبرياء والوجدان الوطني.

ختاماً، يثبت المشهد السياسي والعسكري في المنطقة أن الرهان الصهيوأمريكي على إخضاع اليمن عبر الحروب بالوكالة، أو الحصار الاقتصادي، أو التهديد العسكري المباشر، قد سقط وتهاوى بصورة واضحة. إن هذا الجرح النازف قد تحول إلى بوصلة حقيقية للأمة؛ فعمقه الممتد كوادٍ فياض يبرهن لدوائر الاستعمار الحديث أن معادلات الصراع في الشرق الأوسط لم تعد تُكتب أو تُقرر خلف الأبواب المغلقة في واشنطن أو تل أبيب، بل تُصاغ شروطها وتبنى توازناتها بالبارود، الدم، والإرادة الحرة من قلب صنعاء العصية على الانكسار، بصفتها ركيزة أساسية وضابط إيقاعٍ حتمي لمحور المقاومة في معركة التحرير الكبرى.



ألفة بعزاوي

مصر في قلب الصّراع الأمريكي الصيني

خلال أسابيع قليلة من صيف وخريف 2026 ظهرت على الساحة المصريّة جملة من الأحداث والتطوّرات التي تكشف لكل من يتابعها ويحلّلها أن مصر أصبحت إحدى النقاط التي تتقاطع فيها المنافسة الأمريكية الصينية على اقتسام مناطق النفوذ في العالم وأن متابعة الساحة المصرية قد تتيح لنا قراءة جانب من التحوّلات التي يشهدها النظام الرأسمالي العالمي في القرن الحادي والعشرين.

من المناورات العسكرية إلى الذكاء الاصطناعي: مصر تكتسب أهمية متزايدة لدى الصين

البداية كانت مع النقلة العسكرية المهمة سنة 2025 حيث أجرت القوات الجوية المصرية والصينية أوّل تدريب جوّي مشترك دام من 17 أفريل إلى 4 ماي تحت اسم: "نسور الحضارة 2025"، واللاّفت أن الصين بهذه المناسبة أرسلت إلى مصر حزمة جوية تضمّنت طائرات إنذار مبكّر وطائرات تزوُّد بالوقود بالإضافة إلى مقاتلات J10-C وهي أول مرة ترسل فيها الصين حزمة من هذا النوع إلى أفريقيا للمشاركة في تدريب عسكري وهو تطوّر نوعي إذ يسمح للطرفين باختبار التوافق التكتيكي والعملياتي العسكريّين.

وفي نفس السنة أشارت وكالة رويترز إلى أنّ الفضاء أصبح جزءا من الشراكة الاستراتيجية المصرية الصينية وتشير المعطيات إلى أن التعاون الفضائي بين البلدين أصبح يشمل أقمارا للاستشعار عن بعد ومنشآت لمراقبة الأقمار الصناعية بالإضافة إلى تدريب مهندسين مصريين ونقل التقنيات بالتوازي مع التجهيزات. تأتي بعد ذلك جملة الأحداث التي شهدتها مصر منذ صائفة 2026 ففي شهر ماي تحدثت مصادر مصرية عن تكثيف اتصالات الصين حول المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والموانئ المصرية. وقد قدّمت شركات ومجموعات صينية متخصصة في الموانئ واللوجستيّات عروضا تتجاوز قيمتها 2,4 مليار دولار لمشاريع في النقل البحري والصّناعة والخدمات اللوجستية وهو ما يفيد أنّ قناة السويس والموانئ المصرية هي إحدى المحاور الرئيسية في الشراكة بين البلدين.

وفي جوان 2026 وقع تجديد وتوسيع اتفاقية مبادلة العملات المحلية بين البنك المركزي المصري وبنك الشعب الصيني لمدّة ثلاث سنوات وارتفعت القيمة إلى 30 مليار يوان (حوالي 4.4 مليار دولار) مقابل 18 مليار يوان في الاتفاق السابق وهو ما يفيد بناء وتوسيع قنوات مالية مباشرة بين البلدين، ما من شأنه تقليل الحاجة إلى الدولار في جزء من التعاملات التجارية والمالة الثنائية.

وفي 22 أوت 2026 تمّ إطلاق النسخة الثانية من المناورات الجوية المصرية الصينية المشتركة تحت اسم "نسور الحضارة 2026" وهي لم تكن مجرّد تدريبات شكلية حيث شاركت فيها طائرات مقاتلة متعدّدة المهام من الطرفين. وتشير عديد التقارير إلى مشاركة المقاتلات الصينية J16 وطائرات رافال المصرية الفرنسية وقد تضمنت التدريبات التخطيط للعمليات الجوية المشتركة، إدارة القتال الجوي، تنسيق العمل بين الطيران والقوات الجوية والتزوُّد بالوقود جوًّا. وبالربط مع التدريبات العسكرية المشتركة نسخة 2025 يمكن القول إن هذه التدريبات لم تعد أحداثا منفردة بل تحولت إلى مسار للتعاون العسكري العملي بين البلدين.

وفي أواخر أوت 2026 تقدمت شركة Huawei الصينية بعرض لمصر يهدف إلى إنشاء بنية لمراكز بيانات للذكاء الاصطناعي وتزويدها بأكثر من 2000 شريحة Ascend.

ثمّ جاءت زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى مصر يومي 1 و2 سبتمبر بالتزامن مع الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الديبلوماسيّة بين البلدين وهي الزيارة الأولى منذ 10 سنوات، وخلال هذه الزّيارة جرى توقيع ما يزيد عن 20 وثيقة تعاون واتفق البلدان على ربط استراتيجية مصر التنموية "رؤية 2030" بمبادرة "الحزام والطريق" وتوسيع المنطقة الاقتصادية الصينية المصرية في قناة السويس كما صدر بيان مشترك من 21 نقطة حول تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة للبلدين واستمرار التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية.

إذا وضعنا كل هذه الأحداث والتطورات في خط واحد فيمكن القول إننا أمام توسيع نوعي لمجال العلاقات المصرية الصينية فبالنسبة للصين فإن مصر تعتبر منصة لوجيستية باتجاه ثلاث قارات حيث أنها من أكبر مستخدمي الطريق البحري بين آسيا وأوروبا مرورا بقناة السويس لذلك من مصلحتها ضمان استمرار تدفق بضائعها كما أن الصين تستطيع إقامة مصانع في مصر ثمّ التصدير إلى أفريقيا أوروبا والشرق الأوسط وهو ما يفسر أهمية المنطقة الصناعية المصرية الصينية.

واشنطن لا يمكنها تجاهل ذلك

لا شكّ أن واشنطن هي أشدّ المراقبين لهذه التطوّرات وهو ما سيتجسد في جملة الإجراءات التي ستتخذها كردّ فعل على عدد من الملفات. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر مصر جزءا من البنية الأمنية للشرق الأوسط ولها علاقة مباشرة بملفات إسرائيل وغزة والبحر الأحمر وغيرها كما تُعتبر مصر بوّابة للقارة الأفريقية ومدخلا لبؤر الصراع هناك كالسودان وليبيا وغيرها وهو ما يفسر امتداد التعاون العسكري الأمريكي المصري لعقود والمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بما يفوق 1.3 مليار دولار سنويا، لهذا لم تستطع واشنطن تجاهل التوسّع الصيني في مصر وسارعت إدارة ترامب في أكتوبر 2026 إلى إعفاء 320 مليون دولار من التمويل العسكري لمصر من شروط حقوق الإنسان المرتبطة به محاولة التسويق لهذه الخطوة باعتبارات الأمن القومي والدور الإقليمي لمصر.

ومن أكثر التطورات دلالة في هذه المسألة هي قضية مركز البيانات والذكاء الاصطناعي إذ حالما صدرت تقارير عن العرض الذي قدمته شركة Huawei للمشاركة في بناء البنية التحتية المصرية للذكاء الاصطناعي سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم عرض منافس بالاعتماد على شركات Nvidia وAMD وMicrosoft وقد أعلنت مصر في 8 سبتمبر عن مشروع مركز الذكاء الاصطناعي السيادي الذي سيبدأ بطاقة 20 ميجا وات وباستثمار أولي يقدر ب200 مليون دولار مع خطة للتوسع إلى 200 ميجا وات باستثمار يفوق مليار دولار عند اكتمال المشروع وذلك بالاعتماد على تقنيات Nvidia وليس Huawei . ويمكن فهم ردّ الفعل الأمريكي السريع في هذه المسألة تحديدا من زاويتين مختلفتين: الأولى هي أن الاختيار التقني في الحاضر سيتحوّل إلى اعتماد استراتيجي في المستقبل، ذلك أن الرقاقات المستخدمة مرتبطة بالخوادم (les serveurs) والشبكات وأنظمة التشغيل والبرمجيات وقواعد البيانات وغيرها، وكلما ارتبطت دولة بمنظومة تكنولوجية معينة كلما صار الانتقال إلى منظومة منافسة أكثر تكلفة وتعقيدا. أما الثانية وهي النقطة الأكثر حساسيّة، فتتمثّل في كون البنية التّحتيّة للذّكاء الاصطناعي هي جزء من القدرة الاستخباراتيّة للدّولة. فالذكاء الاصطناعي يحتاج إلى البيانات، والاستخبارات الحديثة تحتاج إلى البيانات، وامتلاك أو تشغيل أجزاء من البنية التّحتيّة الرّقميّة هو مدخل للولوج مكان تخزين البيانات وتحليل صور الأقمار الصّناعيّة وحركة الاتّصالات والخرائط والسّجلاّت وأنماط الحركة والسّلوك...

مصر في قلب الصّراع ولكن أيّ صراع؟

تبدو مصر أكثر فأكثر في قلب الصراع الأمريكي الصيني وقد يشكّك البعض في هذا التّحليل بالقول أنّنا بصدد منافسة اقتصاديّة وتجاريّة وأنّ السّلوك الأمريكي هو أقرب إلى الاحتواء منه إلى المواجهة المباشرة وفي الردّ على ذلك نؤكّد أن التنافس الأمريكي الصيني لا يعني أن واشنطن وبيكين تخوضان حربا مباشرة على المنطقة بل إنّ الصراع بين القوى الإمبرياليّة يتّخذ في أحيان كثيرة أشكالا أشدّ تعقيدا:

استثمار مقابل استثمار، شراكة مقابل شراكة، ميناء مقابل ميناء، نفوذ دبلوماسي مقابل نفوذ دبلوماسي، تكنولوجيا مقابل تكنولوجيا وسلاح مقابل سلاح. ويتقاطع ذلك مع الحروب والصّراعات الإقليميّة فيصبح من الصّعب الفصل بين "التّنافس" في السّاحة المصريّة والصّراعات والحروب في بقيّة المنطقة. كما يمكن في بعض الحالات أن تكون للقوى المتنافسة مصلحة مشتركة في بعض الملفّات على غرار قناة السّويس وباب المندب والبحر الأحمر، وقد أظهرت أزمة البحر الأحمر مدى حساسيّة هذه المنطقة إذ أدّى اضطراب الملاحة إلى ارتفاع كبير في تكاليف الشّحن. وعليه فإنّ الولايات المتّحدة تريد حرّيّة الملاحة والصّين تريد حرّيّة الملاحة لكنّ كلّ قوّة تنظر إلى أمن هذه الممرّات من زاوية مصالحها الخاصّة وهو ما يسند لمصر أهمّيّة كبرى لدى الطّرفين ويرجّح تنامي الصّراع حولها بين بيكين وواشنطن مستقبلا.

لقد ظلّ الشّرق الأوسط لعقود أحد أهمّ مناطق النّفوذ الأمريكي خارج أوروبا وآسيا، وتستند القوّة الأمريكيّة في المنطقة إلى شبكة من التّحالفات مثل مصر والسّعوديّة والإمارات وغيرها وإلى العلاقات الأمنيّة والقواعد العسكريّة والتّعاون الاستخباراتي والعسكري، إضافة إلى الدّور المركزي للولايات المتّحدة فيما يتعلّق بأمن دولة الكيان الصّهيوني. أمّا الصّين فقد دخلت المنطقة من بوّابة مختلفة إلى حدّ كبير: التّجارة والطّاقة والاستثمار والبنية التّحتيّة والدبلوماسيّة. وبحسب دراسة حديثة لمعهد كارنيغي فإنّ الولايات المتّحدة لاتزال متفوّقة عسكريّا بصورة واضحة في الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما تتقدّم الصّين اقتصاديّا ودبلوماسيّا.

أيّ سيادة لمصر في ضوء هذا الصراع؟

نقطة أخيرة تتطلّب التّدقيق والتّوضيح ألا وهي ادّعاءات وسائل الإعلام وأبواق دعاية النّظام المصري بأنّ التّنافس بين الولايات المتّحدة والصّين سيوفّر فرصة لمصر للتفاوض وبناء قدراتها الإنتاجيّة والتّكنولوجيّة... وهو ما يلتقي مع ما يروّج له بعض المحلّلين والسّياسيّين، ومنهم من يحسب نفسه على القوى اليساريّة، بالقول إن للشعوب المفقّرة والتّابعة مصلحة في عالم متعدّد الأقطاب ومنافذ ومساحات للمناورة داخل صراع القوى الامبرياليّة.

لقد وصف تقرير لمركز بلفر السّياسة المصريّة بانّها تقوم على بناء شراكات متعدّدة مع واشنطن وموسكو وبيكين وأوروبا

كمال عمروسية

قراءة في تفكيك شبكات التجسس في تركيا والجزائر

تفيد الأخبار أنه تمت عمليات تفكيك لشبكات تجسس في كل من الجزائر وتركيا، علما وأنه بات التفكيك يصير بشكل دوري خلال السنوات الأخيرة. لقد أعلنت السلطات الجزائرية أنها استطاعت تفكيك شبكة للتجسس والتخابر وذلك في شهر سبتمبر 2026. هذا وتفيد المعطيات أن الشبكة متكونة من أربعة أشخاص يحملون الجنسية المغربية مع ثلاثة أنفار جزائريين. كما أعلنت وكالة الاستخبارات التركية(MIT) عن تفكيكها شبكة تجسس دولية متكونة من تسعة أفراد منتمين لجهازي استخبارات أجنبيين. هذا وتشير كل من العاصمة الجزائرية وأنقرة من خلال التصريحات والبلاغات إلى اتهام الموساد بالتعاون مع أجهزة استخبارات غربية وضلوعهم في مخططات تخريبية تهدف إلى المسّ بالأمن القومي وزعزعة استقرار بلدانهما.

إن تفكيك هذه الشبكات هنا وهناك يدفعنا إلى التساؤل حول حدود هذا الإنجاز وهل يمكن اعتباره مرتبطا فقط بمسألة الأمن القومي بمفهومه الكلاسيكي، أم أنه يتجاوز ذلك مثلما يقول العلامة بن خلدون "التاريخ في ظاهره لا يزيد عن الإخبار... وفي باطنه نظر وتحقيق" فالظاهر وفق المصادر الإعلامية: جواسيس، استخبارات، اعتقالات" أما في النظر والتحقيق فمتعلق بجوهر حروب المخابرات إذ أنها امتداد للصراعات بين الدول المسيطرة والدول المنهوبة، كما هي محاولات متكررة لإخضاع الشعوب ونهب خيراتها وثرواتها.

تطور العمل الاستخباراتي تاريخيا

في العصور الغابرة والحضارات القديمة خضع العمل الاستخباراتي إلى مجهودات فردية وبسيطة، إلا أنه بلغ ذروة التطور والدقة حديثا بل إنه أصبح مؤسسة من مؤسسات الدول وغالبا ما تكون معنية بحماية وتعزيز الأمن القومي للدول.

ولقد ظل العقل البشري يبدع ويطور هذا المجال وفقا لحاجياته من ناحية وتماشيا مع التطورات الموضوعية والعلمية من ناحية ثانية، ويفيد التاريخ أن أول محاولة إنشاء وبناء تنظيم استخباراتي يعود إلى قبل نحو 5200 سنة بالتحديد في مصر القديمة، حتى بعد حضارة الفراعنة اقتصر المجهود الاستخباراتي على جمع المعلومات والمعطيات والتقاط الأخبار ونقل الرسائل وذلك بواسطة أفراد تم إطلاق عليهم اسم "العين"، ولم يقع إنشاء دواوين متخصصة إلا في العصر الأموي والعباسي من بينها "صاحب الخبر" و"صاحب البريد" أما في عصرنا الحديث وتماشيا مع رهانات الحرب الباردة تم بعث وتأسيس وكالات استخبارات كبرى مثل وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA بتاريخ 26/07/1947 وKGB الروسية بصفة رسمية في 13مارس 1954. في هذه التجارب العريقة الاستخباراتية كان الفرد يمثل مركز العمل الذي يسعى إلى الاختراق وتجميع المعطيات والمعلومات عن الأعداء وإرسالها كما نشطت عملية فك الشفرات. إلا أن هذا الجانب الاستخباراتي تعزز اليوم بما يتلاءم والتطورات العلمية والتكنولوجية وتوظيفها في الصراعات، كما بات مألوفا الاعتماد على الطائرات المسيرة /دون طيار وكذلك الأقمار الصناعية والتهديدات السيبرانية. إن العودة إلى نشأة وتطور العمل الاستخباراتي عبر الزمن تؤكد لنا العلاقة الجدلية بين هذا العمل وقرارات الحروب. منذ الإطاحة بمدينة يافا الكنعانية من طرف الفراعنة إلى حروب الدمار والهلاك اليوم التي تعيشها الشعوب، فالأجهزة الاستخباراتية تطيح بالأنظمة السياسية وتعزز فرص نجاح أخرى وتتعقب المناضلين وزعماء حركات التحرير الوطنية وتيسر عملية اغتيالهم وتخترق حكومات وتفضح أخرى وتمهّد للاستيلاء على الموارد الطاقية والثروات بمختلف أنواعها، وأصبحت الاستخبارات أداة متطورة في يد رأس المال العالمي تكرس هيمنة دول على أخرى وطبقة على طبقات أخرى. معلوم أن النظام الرأسمالي تشقه تناقضات وصراعات مفتوحة من أجل بسط النفوذ والهيمنة وتوسيع دائرة الاحتكارات والأسواق، كما علينا أن لا ننظر إلى عمليات التفكيك في كل من الجزائر وتركيا بوصفها عمليات معزولة عن هذا السياق وهذا الصراع الهادف إلى رسم خرائط النفوذ الجيوسياسي.

التفكيك يعكس التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي

في إطار مواصلة اقتسام العالم وإعادة اقتسامه قد تنشأ حروب بين الحين والآخر ، تأخذ طابعا مباشرا وقد تكون بالوكالة أحيانا أخرى، وتتكالب الدول النهابة من أجل الاستيلاء على خيرات الدول التابعة ولهف خيرات شعوبها وتلجأ الدول الإمبريالية إلى وضع مخططات تنافسية فيما بينها من أجل تكريس هيمنتها على دول الشرق وإخضاع أنظمتها للعمالة والاستفادة من اتفاقيات استعمارية خيانية وتطبيعية وهو جوهر السياسة النيوكولونيالية الساعية إلى تفادي الاحتلال العسكري المباشر، بل إنها تفرض سطوتها من خلال الهيمنة الاقتصادية والسياسية وبطبيعة الحال الاختراقات الأمنية والاستخباراتية. في إطار تسابق الدول الرأسمالية توظف كل منها أجهزتها حتى تحقق أهدافها التوسعية وكسب أسواق مالية وتجارية جديدة مع تضييق الخناق فيما بينهم وفقا لأجندات كل دولة امبريالية. في هذا السياق فتركيا دولة امبريالية صاعدة وهي محل استهداف حتى تقلم أظافرها وقطع الطريق أمامها كي لا تتحول إلى قوة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولذلك فهي محل تخابر دائم من قوى امبريالية أخرى منافسة لها، وهي كذلك عرضة لمخاطر المخابرات الإسرائيلية التي تترصد المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتسعى جاهدة للقيام باغتيالات في صفوفها وتصفيتها.

أما تكثيف الهجومات الاستخباراتية تجاه الجزائر خاصة من الموساد فيؤكد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها الكيان الصهيوني في تقويض أسس أحد دول الممانعة التي لا تزال ترفض التطبيع، من ناحية أخرى تؤكد أطماع الدول الغربية تجاه موارد هذا البلد الهائلة من ثروات طبيعية وموارد استراتيجية من محروقات وغاز ونفط علاوة على الثروات المنجمية مع الطاقات المتجددة إضافة إلى المواد الجوفية الباطنية. إن السياسات الإمبريالية التي تسعى إلى استهداف الدول واختراقها وضرب سيادتها من الخارج من أجل ضمان مصالح البرجوازية العالمية وأحيانا كثيرة ما تتقاطع مع واقع مأزوم يتسم بسيطرة أنظمة استبدادية بارعة في توظيف مسألة الأمن القومي من أجل ضمان بقائها على دفة الحكم وتبرير مجازرها وفشلها الداخلي.

الأنظمة الرجعية وتوظيفها لقضية الأمن القومي

علينا أن ندرك أن الأنظمة الاستبدادية مثل الجزائر وتركيا تسعى إلى توظيف هذه الانتصارات الاستخبارية والعمليات التفكيكية الناجحة لشبكات التجسس الدولية من أجل تبييض أخطاء وهنات حكمها، كما تستغل ذلك من أجل إيهام شعوبها بالمخاطر الخارجية التي تترصد البلاد وتدعوها إلى ضرورة الوحدة من أجل التصدي للأعداء الخارجيين. تتحول بذلك شماعة "العدو الخارجي"، "أعداء الوطن".... إلى وسيلة من خلالها تبرير الفشل والعجز، كما تكون مسوغا للقمع والاستبداد وحرمان الشعوب من حريتها وممارسة حقوقها دون تعسف وإكراهات. في نهاية المطاف إذا كانت البرجوازية العالمية والدول الإمبريالية ترتكز على الاستخبارات من أجل بسط هيمنتها ونفوذها على دول الأطراف فإن الأنظمة الاستبدادية والرجعية من خلال وكالات استخباراتها إذا كتب لها أن حققت نجاحات أو انتصارات فإنها تستغلها لتثبيت هيمنة حكم البرجوازية المحلية وإلغاء دور الطبقة العاملة وتهميش الفلاحين الفقراء في بناء دولتهم الوطنية والسيادية، وبذلك يتم فرض خيارات لا وطنية مع سياسات تقشفية ويتم إخراس كل الأصوات المناضلة مع فرض القيود على المعارضة الداخلية.

إن التسويق لهذه الانتصارات عليه أن لا يزيّف الوعي الطبقي للشعوب. إن تفكيك شبكات تجسس يمثل ضربة تكتيكية للامبريالية لكنها لن تنهي مطلقا التبعية والاستعمار واستغلال الإنسان للإنسان. إن وضع حد للسيطرة والمخاطر الخارجية لن يكون مطلقا وفقا للمقاربة الأمنية عبر الأجهزة المختصة بذلك، بل إن تحصين الجبهة الداخلية يكون من خلال تكريس الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان ووضع حد للاستغلال الطبقي وعدم قهر الطبقة العاملة.

وتنويع العلاقات وأضاف نفس التّقرير بأنّها استراتيجية تستفيد من المركزيّة الجيوسياسيّة لمصر للحصول على موارد واستثمارات من أطراف متعدّدة. لكن ينبغي التّفريق بين تنويع التّبعيّة وتجاوز التّبعيّة حيث يمكن لدولة أن تنتقل من الاعتماد على قوّة واحدة إلى التعامل مع عدّة قوى دون أن تمتلك بالضّرورة قاعدة مستقلّة للتّراكم. ويصف تحليل حديث لمركز كارنيغي النموذج الاقتصادي المصري بكونه نموذجا يعتمد بدرجة كبيرة على إدارة الأراضي والأصول العامّة والمشروعات التي تقودها الدولة والمؤسسة العسكرية، وهو نموذج مرتبط باستمرار بالحاجة إلى الاقتراض الخارجي وتدفقات رأس المال. وفي الوقت نفسه أشار صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2026 إلى أن الدين العام واحتياجات التمويل الإجمالية لمصر ماتزال مرتفعة وأن احتياجات التمويل الإجمالية تقارب 40% من الناتج المحلي في المدى القريب وهذا يفيد أن استراتيجية تنويع الشركاء لم تقد مصر إلى توليد فوائض داخلية كافية لتمويل احتياجاتها دون اعتماد بدرجة كبيرة على الخارج أي أن الاقتصاد المصري لم يبرح موقع استقبال رأس المال الأجنبي وتوفير الأرض والعمل، البنية التحتية والحوافز بينما تظل التكنولوجيا والتمويل والأسواق الرئيسية وفي كلمة تراكم الثروة في الخارج. كما أن نمو الاستثمارات لم يُلغ مسألة ضعف الأجور وشروط العمل والحماية الاجتماعية... بل إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم المنافسة بين مواقع الإنتاج للضغط على العمّال وتواجه الطبقة العاملة المصرية رأس المال المحلي كما تواجه رأس المال العابر للحدود وسلاسل الإنتاج العالمية وهو ما يعكس تواصل الموقع المتدني لمصر في التقسيم العالمي للعمل.

من جهة أخرى فإن صراع القوى الإمبريالية لم يجعل من منطقة الشرق الأوسط أقل توترا بل على العكس من ذلك تماما فقد زادت الصراعات والحروب بالموازاة مع ازدياد عسكرة المنطقة وقد ظهر ذلك في توسع صادرات السلاح الصينية وكذلك الأمريكية إلى عدد من دول الشرق الأوسط.

جيلاني برهومي

إسبانيا إلى أين؟

أزمة اجتماعية تتسع... ويمين يتقدم

تعيش الرأسمالية العالمية منذ سنوات أزمة عميقة ومتعددة الأبعاد، لم تعد مظاهرها تقتصر على دورات الركود الاقتصادي، بل أصبحت تطال أسس النموذج الاجتماعي نفسه. فأمام تراكم الثروة في أيدي أقلية، واتساع الفوارق الطبقية، وتراجع القدرة الشرائية، وتصاعد البطالة والهشاشة، تتحمل الطبقات الشعبية كلفة أزمات لم تكن هي صانعتها. وفي الوقت الذي تتجه فيه الرساميل نحو المضاربة والبحث عن أعلى الأرباح، تتحول الحقوق الأساسية، من السكن إلى الصحة والتعليم، إلى سلع تخضع لمنطق السوق والربح. ومع عجز السياسات التقليدية عن تقديم حلول جذرية لهذه التناقضات، يتسع الغضب الاجتماعي وتدخل المجتمعات في أزمات سياسية متتالية.

وإسبانيا ليست بمنأى عن هذه التناقضات، بل تقدم اليوم نموذجًا واضحا لكيف يمكن لأزمة اقتصادية واجتماعية أن تتحول إلى أزمة سياسية مفتوحة.

إسبانيا... حين لا يعكس النمو واقع الطبقات الشعبية

قد تبدو الصورة الاقتصادية لإسبانيا، عند النظر إليها من خلال المؤشرات الكلية، أقل قتامة مما توحي به الاحتجاجات المتصاعدة. فالاقتصاد الإسباني يواصل النمو، لكن هذا النمو لا يصل بالضرورة إلى المجتمع بصورة متكافئة، ولا يحول دون ارتفاع تكاليف الحياة وتفاقم صعوبة الحصول على مسكن.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الأساسية: **أن ينمو الاقتصاد لا يعني بالضرورة أن تتحسن حياة العمال والشباب والفئات الشعبية.**

فالمشكلة لا تكمن فقط في حجم الثروة التي ينتجها المجتمع، وإنما في كيفية توزيعها، وفي طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تحدد من يستفيد من النمو ومن يتحمل كلفته.

وتبرز أزمة السكن باعتبارها التعبير الأكثر وضوحًا عن هذا التناقض.

السكن... من حق اجتماعي إلى مجال للمضاربة

تحولت أزمة السكن في إسبانيا إلى واحدة من أكثر القضايا تفجيرًا للغضب الاجتماعي.

فأسعار المساكن تواصل الارتفاع، بينما أصبحت الإيجارات بالنسبة إلى قطاعات واسعة من المجتمع تلتهم جزءًا متزايدًا من الدخل. وفي الوقت نفسه، يظل مخزون السكن الاجتماعي في إسبانيا ضعيفًا مقارنة بالحاجة الاجتماعية.

ولا يمكن اختزال الأزمة في عبارة «لا توجد مساكن كافية» فقط.

وفي هذه الأزمة يتحول السكن من حاجة اجتماعية ملحه إلى مضاربة ريعية.

فبالنسبة إلى العامل والأسرة والشاب، السكن ضرورة أساسية للحياة. أما بالنسبة إلى المستثمر، فهو يمكن أن يكون أصلًا ماليًا ومصدرًا للربع والمضاربة.

وهنا يظهر التناقض: كلما ارتفعت قيمة العقار، ارتفعت ثروة مالكه، لكن في المقابل ترتفع الكلفة التي يتحملها المستأجر أو الشاب الذي يحاول شراء مسكن.

إنها عملية تعيد توزيع جزء من الدخل والثروة باتجاه الملكية العقارية، وتضع من لا يملك العقار في موقع أضعف باستمرار.

الشباب يدفعون الثمن

يظهر هذا التناقض بصورة خاصة لدى الشباب الإسباني.

فارتفاع الإيجارات وأسعار المساكن يجعل الاستقلال عن الأسرة أكثر صعوبة، ويؤجل الزواج وتكوين الأسرة، ويجعل العمل غير كافٍ وحده لضمان حياة مستقلة.

وهكذا يصبح الشاب أمام معادلة قاسية: يحصل على عمل، لكنه لا يستطيع تحمل كلفة السكن؛ يحصل على دخل، لكن جزءًا كبيرًا منه يذهب إلى الإيجار؛ ويعيش في اقتصاد متقدم، لكنه يجد نفسه عاجزًا عن تحقيق أحد أبسط شروط الاستقلال الاجتماعي.

وهذا لا يمثل مجرد مشكلة «جيلية»، بل يكشف خللًا في توزيع الثروة بين من يملكون الأصول ومن يعتمدون أساسًا على أجورهم.

من أزمة السكن إلى انفجار الشارع

لم تبق هذه الأزمة داخل البيوت.

ففي الثالث من أكتوبر خرج عشرات الآلاف إلى شوارع مدريد ومدن إسبانية أخرى احتجاجًا على ارتفاع أسعار السكن والإيجارات، في واحدة من أكبر موجات الاحتجاج المرتبطة بالسكن خلال السنوات الأخيرة.

لم يعد شعار المحتجين مجرد المطالبة بخفض الإيجار، بل باتت القضية مرتبطة بالحق في المدينة والحق في العيش الكريم ورفض تحويل السكن إلى سلعة للمضاربة.

كما برزت قضية امرأة مسنة تبلغ 87 عامًا واجهت الإخلاء من مسكنها في مدريد باعتبارها رمزًا لحالة اجتماعية أوسع: ماذا يعني أن يصبح الإنسان مهددًا بفقدان البيت الذي عاش فيه لعقود لأن قوانين السوق والملكية أقوى من حقه في السكن؟

ومع اتساع الاحتجاجات، بدأت قضية السكن تتقاطع بصورة مباشرة مع الحركة العمالية.

وفي 7 أكتوبر أعلنت نقابتا UGT وCCOO الدعوة إلى إضراب عام في 11 نوفمبر احتجاجًا على أزمة السكن، في تحرك نقابي واسع يأتي قبل أسابيع قليلة من الانتخابات التشريعية المبكرة.

وهنا تنتقل القضية من **أزمة مستأجرين إلى قضية اجتماعية وطبقية أوسع.**

أزمة اجتماعية تتحول إلى أزمة سياسية

في ظل هذا الغليان الاجتماعي، واجهت حكومة بيدرو سانشيز أزمة سياسية متزايدة.

فالحكومة لا تملك أغلبية برلمانية مستقرة، كما رفض البرلمان في الثاني من أكتوبر مراسيم مرتبطة بسياسة السكن.

وبعد هذا التعثر، أعلن سانشيز حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة يوم 29 نوفمبر 2026.

وهنا يجب التمييز بين الاستقالة وحل البرلمان: **سانشيز لم يستقل، وإنما اختار الذهاب إلى انتخابات مبكرة بعد الأزمة البرلمانية والسياسية.**

لكن الانتخابات لا تأتي في فراغ.

فهي تجري في ظل احتجاجات اجتماعية واسعة، وأزمة سكن حادة، وتراجع ثقة قطاعات من المجتمع في قدرة المؤسسات على معالجة مشكلاتهم، إلى جانب ملفات سياسية أخرى زادت الضغط على الحكومة.

وفي محاولة لاحتواء الأزمة، أعلنت الحكومة في السادس من أكتوبر حزمة جديدة من الإجراءات المتعلقة بالسكن، تشمل دعم الإيجار الميسور، وتمويلًا للسكن، وتنظيم بعض أشكال الإيجار، وإجراءات لمواجهة المضاربة.

لكن السؤال الذي تطرحه الحركة الاجتماعية يتجاوز الإجراءات الظرفية:

هل يمكن حل أزمة السكن دون مواجهة جذورها المرتبطة بالملكية والمضاربة والريع؟

حين لا يكفي الإصلاح

وإجابة على السؤال السابق فلا شك أن أي إجراء يخفف عبء الإيجار أو يمنع طرد أسرة من منزلها يمكن أن يخفف من معاناة الناس. لكن الأزمة أعمق من ذلك.

فإذا ظل السكن خاضعًا بصورة أساسية لقانون الربح، وإذا بقيت الملكية العقارية مركزة، وإذا كان إنتاج المساكن الجديدة موجهًا أساسًا نحو الاستثمار الخاص، فإن الدولة ستجد نفسها باستمرار أمام الأزمة نفسها بعد سنوات.

فالقول إن المشكلة هي «نقص العرض» صحيح جزئيًا، لكنه لا يقدم الإجابة كاملة.

وهذا ما يطرح مشكلا سياسيا تحكمه التناقضات.

وفي الجانب السياسي... اليمين يتقدم

رغم أن الأزمة اجتماعية بالأساس ورغم أن طبقات واسعة خرجت تحتج إلا أن ذلك لا يقود بالضرورة إلى مصلحة اليسار.

وهذه هي إحدى أهم الحقائق التي تكشفها التجربة الإسبانية الحالية.

ففي الوقت الذي يتصاعد فيه الغضب الشعبي حول السكن وتكاليف الحياة، تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تقدم الحزب الشعبي Partido Popular (PP) وحزب Vox، مع إمكانية تشكيل أغلبية يمينية في البرلمان المقبل وفق بعض المتوسطات والاستطلاعات.

وفي استطلاع 40dB المنشور في بداية أكتوبر، حصل PP على 31.6% من نوايا التصويت، مقابل 27.4% للحزب الاشتراكي PSOE و18.4% لـVox.

أمّا متوسط استطلاعات نشرته RTVE في 5 أكتوبر، فأظهر تقدم PP وارتفاع تمثيل Vox، مع إمكانية تجاوز مجموعهما عتبة الأغلبية المطلقة وفق ذلك المتوسط.

لكن هذه الأرقام ليست نتيجة انتخابية مسبقة، ولا يمكن اعتبار الانتخابات محسومة قبل فتح صناديق الاقتراع.

إنها، في المقابل، مؤشر على اتجاه سياسي ينبغي التوقف عنده.

لماذا يستطيع اليمين استثمار الأزمة؟

السؤال الأكثر أهمية ليس فقط لماذا يصعد اليمين، بل **كيف يستطيع أن يحول الأزمة الاجتماعية إلى قوة انتخابية؟**

فحين يشعر المواطن بأن الإيجار يلتهم راتبه، وأن الخدمات العمومية تتراجع، وأن المؤسسات عاجزة عن حل مشكلاته، فإنه يبحث عن تفسير.

وهنا تدخل قوى اليمين المتطرف لتقدم تفسيرًا مبسطًا لأزمة معقدة، فتربط السكن والهجرة والأمن والبطالة في سردية واحدة، وتوجه غضب قطاعات من المجتمع نحو المهاجرين والفئات الأكثر هشاشة.

لكن أزمة السكن لا يمكن اختزالها في الهجرة.

فحتى المؤسسات الاقتصادية الدولية تشير إلى مجموعة واسعة من العوامل، من نقص المساكن إلى ارتفاع الطلب، وتفاوت التوزيع الجغرافي، وضغط السياحة، وضعف مخزون السكن الاجتماعي، وعوامل مرتبطة بالاستثمار والملكية.

وهنا تصبح المعركة أيضًا **معركة على تفسير الأزمة.**

فإما أن يذهب الغضب الاجتماعي نحو جذور التفاوت والمضاربة والريع، وإما أن يجري توجيهه ضد الفئات الأضعف.

اليسار أمام امتحان حقيقي

إن صعود اليمين المتطرف لا يمكن مواجهته فقط عبر التحذير منه.

فالخطاب السياسي، مهما كان قويًا، لن يحل مشكلة شاب لا يستطيع دفع إيجاره.

والعامل الذي يخصص نصف دخله تقريبًا للسكن لا يحتاج فقط إلى خطابات عن الديمقراطية، بل يحتاج إلى سياسة تمكنه من العيش بكرامة.

والأسرة التي تخشى الطرد تحتاج إلى حماية فعلية.

والعامل يحتاج إلى أجر يتناسب مع كلفة الحياة.

ومن هنا فإن مواجهة اليمين المتطرف تمر أيضًا عبر معالجة الأسباب الاجتماعية التي تغذي

الغضب والإحباط وفقدان الثقة.

وهذا يعني أن قضية السكن لا يمكن فصلها عن قضية الأجور، ولا عن الخدمات العمومية، ولا عن ظروف العمل، ولا عن توزيع الثروة.

إسبانيا إلى أين؟

تقف إسبانيا اليوم أمام مرحلة سياسية مفتوحة على أكثر من احتمال.

فمن جهة، هناك شارع يتحرك، وحركات للمستأجرين تتوسع، ونقابات تستعد لإضراب عام، ومجتمع يرفع صوته ضد ارتفاع الإيجارات وتحول السكن إلى سلعة بعيدة عن متناول قطاعات واسعة.

ومن جهة أخرى، هناك يمين يتقدم في استطلاعات الرأي، وVox أصبح قوة انتخابية رئيسية، بينما يعاني اليسار من التشتت والضعف الانتخابي.

وبين الطرفين تقف حكومة سانشيز التي اختارت اللجوء إلى الانتخابات المبكرة بعد أزمتها البرلمانية، فيما أصبحت أزمة السكن إحدى أهم القضايا التي ستحدد النقاش السياسي خلال الأسابيع المقبلة.

لكن مستقبل إسبانيا لن يتحدد فقط داخل البرلمان.

فالمعادلة الحقيقية تُصنع أيضًا في الشوارع وأماكن العمل والأحياء والنقابات وحركات المستأجرين.

إن الأزمة يمكن أن تتحول إلى فرصة لبناء سياسة اجتماعية تضع السكن والخدمات والأجور في مقدمة الأولويات، أو يمكن أن تتحول إلى وقود لصعود قوى تقدم حلولًا قومية وإقصائية لمشكلات ذات جذور اقتصادية واجتماعية.

ولهذا فإن السؤال ليس فقط: من سيحكم إسبانيا بعد 29 نوفمبر؟

السؤال الأعمق هو: أي سياسة ستنتصر في مواجهة الأزمة؟

سياسة تجعل الإنسان وحقه في السكن والعمل والعيش الكريم أولوية على الربح والمضاربة، أم سياسة تترك هذه الحقوق رهينة السوق وتكتفي بإدارة الغضب الاجتماعي؟

إن أزمة إسبانيا، في جوهرها، ليست فقط أزمة حكومة ولا أزمة انتخابات ولا حتى أزمة سكن.

إنها تعبير عن تناقض أعمق بين اقتصاد قادر على إنتاج الثروة، ونظام اجتماعي لا يضمن توزيعها بصورة عادلة.

ومن هنا، فإن المعركة حول السكن ليست معركة على الجدران والأسقف فقط؛ إنها معركة حول لمن تكون المدينة، ولمن تُنتج الثروة، ومن يملك القرار بشأن المستقبل.

منذر خلفاوي

المنظومة الشعبوية الأمريكية لا علمانية ولا ديمقراطية

وزير الحرب "مسيحي" رجعي متطرف

يستمد ترامب سياساته وأفكاره المتطرفة والعدوانية من الكتب التي ينتجها رموز الفاشية من عسكريين وبرجوازيين الذين يجدون مواقعهم في مختلف المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية الأمريكية لخدمة أهدافهم وبرامجهم بأنفسهم دون التعويل على من يمثلهم من نواب وسياسيين وقادة أحزاب (كما في السابق) يمكن أن يقدموا الخدمات والأهداف ذاتها. وفي هذا الإطار سوف نتعرض في هذا المقال لأهم أطروحات ومواقف وممارسات وزير الدفاع الأمريكي "ميت هيغسيث" الذي اعتلى منصبه وأصبح وزير "الحرب" عوض "الدفاع" تجسيما للنزعة العدوانية ولما نشهده من حروب متعددة واعتداءات فجة على الشعوب في مختلف أنحاء العالم خدمة لشعار "أمريكا أولا".

من هو "ميت هيغسيث"؟

بعد تخرجه تطوع "هيغسيث" للخدمة في الجيش الأمريكي، وكان من المكلفين بالحراسة في سجن غوانتانامو، ثم خدم لاحقاً في العراق خلال الغزو الأمريكي عام 2003، وبعدها في أفغانستان، ويعتبر "هيغسيث" –النرويجي الأصل– مثالاً صارخاً على الشخصية المهووسة بالرؤى الدينية المسيحية المختلطة بنزعة تفوق عرقي أبيض، فهو عضو في "اتحاد الكنائس الإنجيلية الإصلاحية". يُعتبر "هيغسيث" من الشخصيات الصدامية الحادة التي لا تخفي آراءها المتطرفة، بل نشرها في أكثر من كتاب، أبرزها كتابين: «الحملة الصليبية الأمريكية» الصادر عام 2020، و«الحرب على المحاربين» الصادر عام 2024.

في الكتاب الأول يرى أن أمريكا تعيش حرباً حضارية داخلية وخارجية، ويطرح مشروع فكرة "حملة صليبية" ثقافية وسياسية لإنقاذ أمريكا، مع رفض التوافق الديمقراطي التقليدي، متبنياً رؤية تشبه أفكار "هنتنغتون" حول صدام الحضارات لكن داخل المجتمع الأمريكي أيضاً، وهو يرى أن الحل مع اليسار الديمقراطي في الولايات المتحدة هو الصدام والمحو والإفناء، فلا توافق ولا قبول بالتعايش السلمي، ما يعني ببساطة الحربِ الأهلية.

ويؤكد العسكري المتعجرف «أن اليساريين والتقدميين والديمقراطيين هم "أعداء" الحرية والدستور الأمريكي والولايات المتحدة، فالديمقراطية ليست إلا مطلباً يسارياً؛ ومضمونها اليساري يعني رفضاً تاماً لنظامنا». لذلك لا يمكن وصفه إلا بأنه رجعي ومتزمت من أنصار الدولة الدينية عكس ما يروجه الإعلام حول النموذج الديمقراطي والتعددي الأمريكي.

جاء صعوده متخماً بارتباطه بالتطرف، سواء فيما يتعلق بنظرية تفوق العِرق الأبيض أو العقيدة الإنجيلية المسيحية التي ترى في خدمة "إسرائيل" خدمةً للرب.

وقد عبّر "هيغسيث" عن ذلك صراحة عام 2018 عندما زار القدس خلال ولاية ترامب الأولى، فقال: «نحن نعيش زمن المعجزات؛ فعام 1948 (قيام "إسرائيل") كان معجزة، و1967 (احتلال شرقي القدس) كان معجزة، و2017 (الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمةً) كان معجزة، ولا أظن أن هناك ما يمنع من أن نرى معجزة بناءِ المعبد الثالث في زماننا».

لا بد من الإشارة إلى ولعه بالوشوم الدينية التي تملأ جسده ومنها وشم كلمة "كافر" باللغة العربية مثلا التي تهدف إلى إهانة الشعوب العربية والإسلامية.

الأهداف العسكرية لوزير الحرب

كان أول قرار لـ "هيغسيث " منذ توليه مهمة الإشراف على وزارة الحرب في 25 جانفي 2025 هو خفض بـ 20 % من مناصب الجنرالات والادميرالات وتنقيص 800 منصب لكبار الضباط ليعيد تنظيم القيادة العليا والتقليص من البيروقراطية كما أنه يفسر تراجع قوة المؤسسة العسكرية إلى تسييسها المفرط. وهو يعتبر أن نهاية القوات المسلحة للولايات المتحدة، التي هي الجيش الوحيد القوي المؤيد للحرية والمسيحية ولإسرائيل في العالم، ستعني نهوض الصين الشيوعية وتحكمها في العالم.

لقد قدم في جلسة تعيينه أمام مجلس الشيوخ برنامجه الذي يتضمن من بين نقاطه:

– الصين المنافس الرئيسي في المحيطين الهندي والهادي

– مطالبة الحلفاء بتحمل أعباء الدفاع وعدم التعويل على أمريكا

– إنهاء الحروب التي لا تخدم أولويات أمريكا

– الإبقاء على الردع ضد روسيا - الخ

نظرته إلى المجتمع وإلى الجيش

يرى "ميت ميغسيث" أن مشكلة الجيش ليست نقص القوة بل تغلغل الأفكار التقدمية على حساب الجاهزية والروح القتالية وهو يعارض الوظائف القتالية للنساء وبصفة عامة "تأنيث" الجيش باعتبار " الفوارق البيولوجية " ويسعى إلى فرض تحول ثقافي في المؤسسة العسكرية تجعل الرجل المحارب رمز القوة. من ناحية أخرى هو ينقد "الماركسية الثقافية "و" العدالة الاجتماعية "داخل الجيش ويتداول في الإعلام استعماله لغة دينية وآيات من الإنجيل في خطبه ما أدى إلى تراجع حياد المؤسسة العسكرية أمام الخدمات والصلوات داخل البنتاغون وهو ما أدى إلى بروز خلافات داخل البنتاغون حول إدارة الوزارة والقيادة وحول الحرب ضد إيران أدت إلى استقالة وزير الجيش.

موقفه من الهجرة

يعتبر وزير الحرب الأمريكي أن انتخابات المسؤولين الحكوميين المسلمين في المملكة المتحدة هو نتيجة زيادة عدد المسلمين في أوروبا، ثم يتنبأ بأن «الولايات المتحدة ستتبع المسار نفسه». وفي تفسير "غريب" لموضوع الهجرة يقول إن الإسلاميين يتمسّكون بمبدأ يُسمّى الهجرة، ويفسره بأنه يشير إلى الاستيلاء السلمي على بلد غير مسلم. من خلال استيلاء ثقافي، ومادي، ونفسي، وسياسي، وفي نهاية المطاف استيلاء ديني. يقول حرفيا: «إن الإسلاميين يخططون لغزو أوروبا وأمريكا ديموغرافيًا وثقافيًا وسياسيًا، وهم يتحالفون مع العلمانية لسحق مؤسسات أمتنا اليهودية المسيحية... ويخططون لزرع أكبر عدد ممكن من المسلمين في الغرب، وبفضل معدلات المواليد المرتفعة جدًا لديهم مقارنةً بالسكان الأصليين وثقافتهم المنعزلة استراتيجيًا، يتكاثر أبناء وبنات هؤلاء المهاجرين واللاجئين بأعداد أكبر من المواطنين الأصليين». كما يدعو إلى بناء جدار حدودي للولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية ورفع الرسوم الجمركية، ونشر اللغة الإنجليزية الخ.

وينتقد "هيغسيث" دولًا أوروبية مثل ألمانيا، وفرنسا، والنرويج، والسويد، وهولندا بسبب «سياساتها الكارثية في فتح الحدود ودعم المهاجرين».

الدعم اللامشروط للكيان الصهيوني في سياسات التطهير العرقي والحروب الهمجية

إن الإمبريالية الأمريكية وربيبتها الصهيونية ممثلان للرب في الأرض ومنفذان لإرادته، "هيغسيت" من جهة و"سموتريتش" و"ناتن ياهو" من جهة أخرى. كلاهما يلعب على الشعور الديني والأساطير الدينية والتفسيرات الممزوجة بخليطٍ من الفوقية والشعور بالتفوق العِرقي لتوظيفه سياسيا عبر زرع الوهم بان الصراع هو بين الخير والشر وبين الغرب والشرق أو صراع حضارات لتبرير الحروب والاعتداءات في الشرق الأوسط.

لكن جرائم الامبريالية والحروب الاقتصادية وفرض الرسوم الخ لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية وأزمة اليمين المتطرف التي حفزت الجماهير الأمريكية وبصفة خاصة الشباب على الاحتجاج ضد الحروب وضد تدهور الأوضاع المعيشية وأدت كذلك إلى تنامي قوة التنظيمات اليسارية والجمعيات الحقوقية.

إن المعركة اليوم بين القوى الثورية والديمقراطية وبين القوى الفاشية الرجعية ستحتد حول علمانية الدولة بفصل الدين عن السياسة وعن الدولة ومن ناحية أخرى من أجل المساواة التامة بين المرأة والرجل.

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN رمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab